غِلَاف كتاب "نَقْد النُخَب" :

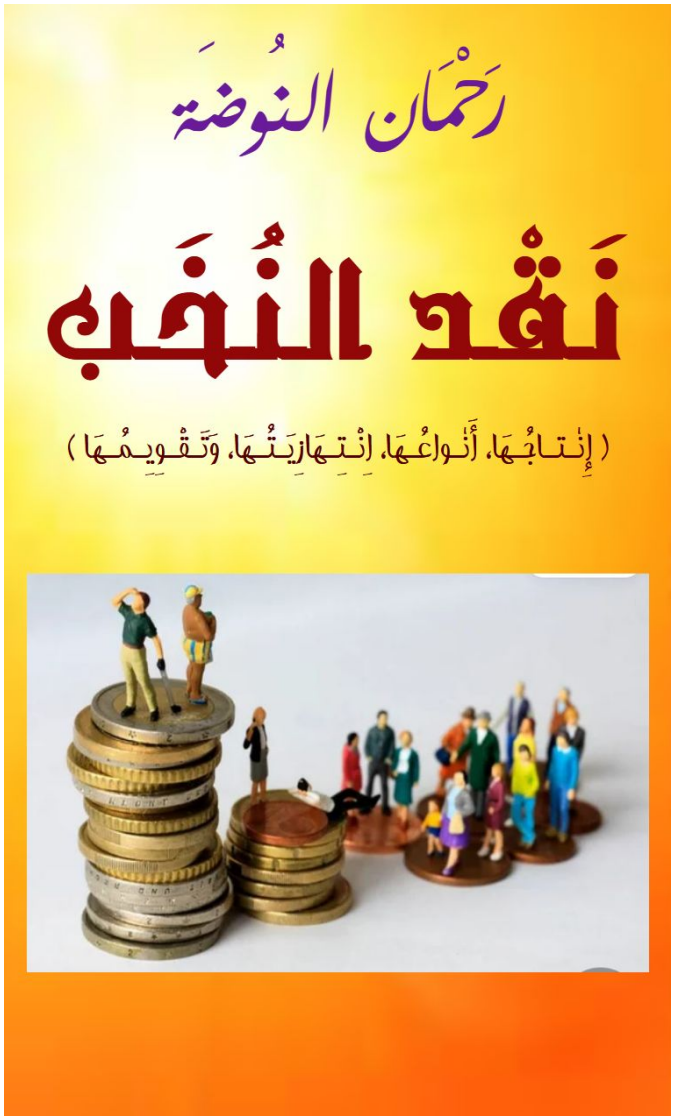

رَحمان النُّوضَة

نَقْد النُّخَب

(إِنْتاجُهَا، أَنْواعُهَا، اِنْتِهَازِيَتُهَا، وَتَقْوِيمُهَا)

(الصيغة 12)

معطيات تـقنية حول كتَيِّب : " نـَقدْ النـُخَب "

الكاتب : رحمان النوضة
عنوان الكتاب : نَـقْد النُخَب.
العنوان الفرعي للكتاب : إِنْتَاجُهَا، أَنْوَاعُهَا، اِنْـتِـهَـازِيَـتُـهَا، وَتَـقْـوِيمُـهَا.
الصّنـف : مقالة نظرية سياسية (Essai).
الناشر : رحمان النوضة.
تاريخ أول نشر للكتاب : أكتوبر 2015.
الغلاف وتصميم النص : من صُنْع الكاتب.
رقم الصِّيغَة (أي رقم آخر مراجعة للكتاب) : 12.
الرقم الدولي المعياري للكتب :
(ISBN) : ~~978 – 9954 – 32 – 254 – 3~~
رقم الإيداع القانوني :
(.D.L) : ~~2013 MO 1530~~
عُنْوَان الكاتب : nouda.abderrahman@gmail.com

ملاحظة لقارئ الكتاب على الحاسوب

للاستمتاع بقراءة مريحة لهذا الكتاب على شاشة الحاسوب، أو على ما يشابهه (Liseuse ,Tablette, Smartphone)، يُستحسن أن يُغيّر، أو أن يُجرّب، القارئ مختلف خصائص العرض (View, Affichage) على الحاسوب حتى يعثر على مظهر النّص الذي يلائمه شخصيا.

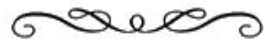

رُخْصَة مَجّانِيَة لِلنّاشِرين

يمنح مؤلف هذا الكتاب، رحمان النوضة، إلى أي ناشر مهتم بهذا الكتاب، في أي مكان مِنْ العالم، تَرْخِيصًا مجانيًا، وغير حَصْرِي (non exclusif)، وغير قابل للتحويل. ويسمح هذا الترخيص لكلّ ناشر بنشر هذا الكتاب، أو ترجمته إلى اللغة التي يختارها، أو توزيعه، أو حتى بيعه (فقط في حالة طبعه على الورق). ولا يَطلب الكاتب من الناشر الذي ينشر هذا الكتاب أن يُؤَدّيَ تعويضًا ماليًّا للمؤلف. وشروط الحُصُول على هذا الترخيص هي التالية: 1) يُمْنَعُ على الناشر تعديل محتوى هذا الكتاب، ما لم يحصل على تفويض مكتوب من المؤلف يحدد التعديلات المسموح بها. 2) يُمْنَحُ هذا الترخيص الحالي، في نفس الوقت، لجميع الناشرين في العالم (أي أنه يُمْنَعُ تحويل هذا الترخيص إلى حَقّ حَصْرِي خَاصّ بِنَاشِر واحد). 3) في حالة طبع هذا الكتاب على الورق، يجب أن يكون سِعر بيعه عند أدنى مُستوى مُمكن. 4) في حالة عرض هذا الكتاب للتنزيل على الإنترنت، يجب أن يكون هذا التنزيل مَجَّانِيًا. 5) في بداية كل نسخة منشورة من هذا الكتاب (سواء على الورق، أم على الإنترنت)، يلزم استنساخ هذه الفقرة الحالية ("رُخْصَة مجّانية للناشرين"). والغرض من هذا الترخيص هو المساهمة في نشر الثقافة، وليس تحقيق أرباح تجارية. ولا يعني هذا الترخيص تنازل المؤلف (رحمن النوضة) عن أي حق من حقوق النشر، أو حقوق الملكية الفكرية الخاصة به (أو بذويه). ويحتفظ المؤلف، في الوقت نفسه، بجميع حُقوقه (إعادة إنتاج هذا الكتاب، وتعديله، ونقله، ونشره، وعَرْضِه، وَتَوْزِيعِه، وبيعه، وتسويقه، بأي شكل كان، وبأي وسيلة كانت).

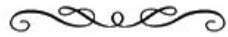

كُتُب أُخرَى لِـ رَحمَان النُوضَة

- *Le Sociétal, Version 8, pdf.*
- *Le Politique, Version 9, pdf.*
- *L'éthique politique, Version 12, pdf.*
- *Impossible de sortir du sous-développement par le capitalisme, Version 17, pdf.*

ـ نقْد الشّعب (حوار حول مُعِيقَات إصلاح المُجتمع)، الصيغة 56، منشور على الورق.

ـ نقْد أحزاب اليسار بالمغرب، الصيغة 55، pdf.

ـ هل ما زالت الماركسية صالحة بعد انهيّار الاتحاد السوفياتي؟ الصيغة 13، pdf.

ـ نقد تعاون اليساريين مع الإسلاميين، الصيغة 8، pdf.

ـ طبقات المُجتمع، صيغة سنة 1983، pdf.

ـ نقْد النظام السياسي بالمغرب، الصيغة 56، pdf.

ـ نقد الصهيونية، الصيغة 14، pdf.

ـ نقد النُخَب، الصيغة 12، pdf.

ـ أيّة علاقة بين الدّين والقانون، الصيغة 24، pdf.

ـ الجنس والدّين (من الإرشاد إلى الفضيحة)، pdf.

ـ كَيف نُسقط الاستبداد (في فنون النضال الجماهيري السّلمي المُشترك)، الصيغة 7، pdf.

ـ مشروع الرّبط القَار بين المغرب واسبانيا، دراسة جيو استراتيجية، مَخْطُوطَة سنة 1988، pdf.

ـ كَيف؟ (في فنون النضال السياسي الثوري)، صيغة سنة 1982، pdf.

ـ كيف نتجاوز القمع، مَخْطُوطَة سنة 1973، pdf.

ـ ونشر الكاتب مقالات ودراسات متنوّعة على جرائد ومجلات مغربية، وعلى الإنترنيت.

ويمكن لأي شخص تنزيل هذه الكتب مجانًا من موقع مُدَوَّنَة الكاتب :

http://LivresChauds.Wordpress.Com

فَـهْـــرس الـــكِـــتَـــاب

{ في هذا الفهرس، العناوين هي روابط إلكترونية (Liens hypertextes). أَيْ أنه إذا ضغط القارئ على الزّر (CTRL)، ونـقر قي نـفس الـوقت بِالفَأْرَة فـوق عنـوان مُعَيَّن، يُوصِـلُه الحاسـوب فـورًا إلى الصـفحة الـتي تَحْتَـوِي على ذلـك العنوان. }

1) إِشْكَالِيَة مَفْهُوم «النُّـخْـبَـة»..... 8
2) تـعْرِيـف «النُّـخْـبَـة»..... 14
3) أَنْـوَاع النُّـخـب..... 17
4) الآلِـيَّات أو الـمُـؤَسَّسَات الـمُـعْـتَـادَة فـي إِنْـتَـاج النُّخَب..... 19
5) الآلِـيَّـات أو الـمُؤَسَّـسَـات غَـيْر الـمُعْـتَـادَة فِـي إِنْـتَـاج النُّـخَـب..... 22
6) مُـشْـكِـل الـنُّـخَـب الـجَـاهِـلَـة..... 25
7) كَيف نَمْنَعُ النُّـخَب الـمُـفْـتـرِسَة مِن نَـهْب ثَرَوَات الشَّعْب ؟..... 31
8) مَا الجَدِيد فـي تَـجَارِب إِنْـتَاج النُّـخَب بِالـمَـغْرِب..... 48
9) كَـيْفَ تَـتـعَامَل الدَوْلَة مَع النُّـخَـب الـمُنَاصِرَة لَـهَا..... 57
10) نَـقْد عَـقْـل النُّـخَـب فـي الـمَـغْرب..... 59
11) كَيْف تَشْتـغِلُ النُّخَب في الـمَـغْرب..... 77
12) تَأْثِير النُّخَب، وَدُرُوس الصِّرَاع السِياسي..... 81
13) استشراف مستـقبل النخب..... 91

1) إِشْكَالِيَة مَفْهُوم «النُّخْبَة» [1]

عِندما ابتكر عُلماء المُجتمع (sociologues)[2] الرَأْسَمَالِيُّون، أو الليّبيراليون (libéraux)، (في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، خلال نهاية القرن 19 م، وبداية القرن الـ 20)، مَفْهُومَ «النّخبة» (élite)، كأداة نظرية لتحليل المجتمع، كان هدفهم هو تَلَافِي استعمال مفاهيم «طبقات» المجتمع (classes sociales)، و«الفِئَات الطَبَقِيَة» (fractions de classes sociales)، التي تستعملها النظرية الماركسية في تحليل المُجتمع. وكانوا يريدون أيضًا تلافي ما يرتبط بهذه المفاهيم الماركسية من رُؤية نقدية، أو من تعامل ثوري مع المجتمع.

---

(1) أصل هذه الدراسة : أنه في بداية شهر أكتوبر 2015، طلبت الهيئة المشرفة على مجلة "الربيع"، من رحمان النوضة، أن يشارك بمقال حول "النُّخَب"، في العدد المزدوج للمجلة رقم 2–3. فبعث لها مقالاً تحت عنوان "نقد النُّخب"، في قرابة 10 صفحات. وفيما بعد، طوّر الكاتب هذه الوثيقة وحوّلها إلى الكُتيّب الحالي.

(2) ومن بين هؤلاء العلماء الغربيّين في ميدان المُجتمع، نجد مثلا:

Vilfredo Pareto, 1848 – 1923, Italie, Suisse; Charles Wright-Mills, 1916 – 1962, USA; James Burnham, 1905 – 1987, USA; Raymond Aron, 1905 – 1983, France; Jacques Julliard, 1033 - …, France; etc.

ويُعَرِّفُ عُلماء المُجتمع اللّيبيراليّون (مثل شَارْلْ وُرَايْتْ مِيلْ Charles Wright-Mills) "النُّخْبَةَ" بِكونها ***«مَجموع الأشخاص الذين يتّخذون كل القرارات الهامّة التي يمكن اتّخاذها... ويحتلّون مناصب المسئوليات العُليا في أهمّ مؤسّسات المجتمع... ويقدرون على تحقيق إرادتهم، ولو عارضها آخرون»***[3]. ويعتبر هؤلاء العلماء أن الميادين الرئيسية لِمُمَارَسَة "السُّلطة" هي: السياسة، والاقتصاد، والعسكر. فيتكلّمون عن "نخبة سياسية"، و"نخبة اقتصادية"، و"نخبة عسكرية".

وَسُهُولَة تعْرِيف عُلَمَاء المُجتمع الرَأْسَمَالِيّين لِـ «النُخَب»، لَا يَعْنِي، وَلَا يَضْمَنُ، سُهُولَة تَطْبِيق هذا المَفْهُوم في الواقع المُجتمعي المَلْمُوس. ومنذ أن نحاول الدُخُول في التَفَاصيل، تَبْدَأ الصُعُوبات.

وَنُدْرِكُ من خلال نظرية "النّخب" أن الْاِنْتِمَاء إلى نُخْبَة مُعَيَّنَة يَحْدُثُ على أساس النَسَب العَائِلِي، أو القَرَابَة مِن السَّائِدين، أو مِلْكِيَة ثَرَوَات مُحدّدة، أو المَوْهِبَة، أو المَهَارَة، أو المَعْرِفَة، أو التَكْوين، أو التَخَصُّص، أو فَعَالِيَة التَدَخُّل، أو السُّلْطَة هي نفسها (حيث أن السُّلْطَة تُوصِلُ إلى مَزيد من السُّلْطَة)، الخ.

وَتُوهِمُنَا سُهُولَة هذا التعْرِيف الْلّيبِيرَالِيّ لِـ "النّخب"، أننا نَفْهَمُ تَرْكِيبَة المُجتمع، وأننا نُدْرِكُ كَيْف يَشْتَغِل هذا المُجتمع. لكن حينما نَوَدُّ الانتقال إلى القِيَام بِتَحْلِيل مَلْمُوس لِلْمُجتمع، نَصْطَدِمُ بِصُعُوبَات لَا نَقْدِرُ على التَغَلُّب عليها.

(3) Charles Wright-Mills, L'Elite du pouvoir, 1969, entre p.8 et p.25.

وحينما نفحص تعريف عُلماء المجتمع اللّيبيراليين "لِلنُّخَب"، نلاحظ أنهم لا يَنْوُون تعريف مُجَرَّد "**فِئات مُجتمعية**"، وإنما يقصدون تحديد "**الطَّبَقَة الحَاكِمَة**"، أو "***الطبقة السّائدة***" في المُجتمع. وَعُيُوب هذا التعريف "للنّخب" هي التالية:

أ) يستعملون لفظة "النُّخْبَة" (élite) بدلاً من مُصطلح "الطبقة الحاكمة"، أو "الطبقة السّائدة".

ب) في تحاليلهم للمجتمع، يتحاشون الكلامَ عن الطبقات النقيضة للنّخب، أي عامّة الشعب، أو "النُّخَب المَسُودة"، أو "الطبقات المَسُودَة"، أو الطبقات المُسْتَغَلَّة، الخ.

ت) يفسّرون ***سِيَّادَة*** النّخب، ليس بِـ العلاقة بِمِلكية وسائل الإنتاج، وَلَا بِالعَلَاقَة بِمَالِكِي وَسَائِل الإِنْتَاج، وإنما بالتّواجد في مناصب المسئوليات العليا في أجهزة الدولة، وفي المقاولات (entreprises)، التي تَتَّخذ القرارات الكبرى. بينما الوُصُول إلى مَنَاصِب المَسْئُولِيَات العُلْيَا يَحتاج هو نفسه إلى تَفْسِير. وَتَوَاجُد أشخاص مُعيّنين في مَنَاصِب مسؤوليّات مُحدّدة، لَا يُعطيهم آليًّا، وفي جميع الحالات، حَقَّ المشاركةَ في مُمَارَسَة النفُوذ، أو السُّلطة.

ث) يطمسون مسألتي ***مِلْكِيَة وسائل الإنتاج، والاستغلال الاقتصادي الرّأسمالي***.

ج) يُصوّرون لنا **المجتمع كأنه لا يحتوي على طبقات**، وإنّما يتكوّن فقط من "النّخب"، ومن جُمهور مُبْهَم، وَغَامِض،

وَمَحْكُوم، أو مَسُود. ويتناسون أن "النّخب" هي نفسها صِنفٌ، أو جزء، من "طبقات المُجتمع".

ح) يُرَكّزُ العُلَمَاء اللّيبيرَالِيُّون مُجْمَل اِنْتِبَاهِهِم على "النُّخَب"، وَلَا يُعْطُونَنَا تَحْلِيلًا دَقِيقًا وَمُفَصَّلًا عن بَقِيَة الجَمَاهِير المُكَوّنَة لِلشَّعْب، وعن العلاقات المُتَنَاقِضَة بين النُخَب وَبَاقِي مُكَوّنَات الشعب.

خ) رغم أن عُلَمَاء المُجْتَمَع اللّيبيرَالِيّين يَفْتَرِضُون أن النظام الرأسمالي هو الوحيد الذي يَضْمَنُ إِمْكَانِيَّة تَحقيق الديمُواقراطية، أو العَدَالَة المُجتمعية، فإن مُجَرَّد الإقْرَار بِوُجُود "النّخب" في المُجتمع، يُثْبِتُ غِيَّاب المُسَاوَاة فيما بين المُواطنين، وَغِيَّاب التَضَامِن المُجتمعي، وَغِيَّاب قِيَم الجَدَارَة (méritocratie)، وَغِيَّاب الدّيمُوقراطية.

وهذه العيوب السابقة (في نظرية "النُّخَب") تنتج عن كون علماء المجتمع اللّيبيراليين يريدون أن يثبتوا لنا أن المجتمع لا يحتوي على طبقات مُجْتَمَعِيَة، ولا على استغلال رأسمالي، ولا على صِرَاع طَبَقِي.

وفي الحقيقة، يمكن أن يُغْنِيَ مَفهوم «النُّخب» النظرية الماركسية، لكنه لا يقدر على تجاوزها. لأن فكر علماء المجتمع اللّيبيراليين بَقِيَ شَحِيحًا، وَغَامِضًا، بالمقارنة مع عُمق وَسِعَة فكر كارل ماركس حول المجتمع. ولا يستطيع مفهوم «النُخب» أن يُعفينا من استعمال مفاهيم «طبقات» المجتمع. لماذا ؟

أوّلاً، لأن «النخب» ليست طبقات مجتمعية، وإنما هي فئات مجتمعية مُلْحَقة بمختلف طبقات المُجتمع، وعلى الخصوص بالطبقات السائدة.

ثانيًا، لأن "النّخب" لا تَتَطَابَقُ بِالضّرورة مع الطبقة الحاكمة، أو الطبقة السّائدة، أو الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج. بل أفراد "النخب" هم إما جزء من أفراد الطبقة السائدة، وإما أنهم فئة من الأشخاص المُجَنَّدين لِخدمة هذه الطبقة السّائدة، مُقابل مَنَاصِب، أو جَاهٍ، أو مَدَاخِيل، أو اِمْتيَازَات، الخ.

ثالثًا، لأن النخب هي حلقات تقُوم بأدوار وَسِيطَة في التَرَاتُبِيَة الطبقية الموجودة في المُجتمع.

رابعًا، لأن مفهوم «النخب» بقي أكثر غموضا، وأقل دقّة، وأقل إنتاجية، بالمقارنة مع مفهوم «طبقات المجتمع».

خامسًا، لأنه، رغم أن "النخب" هي فئات عُلْوِيَة، أو سَامِيَة، أو مُنْتَمِيَة لِلطَبَقَةِ السَّائِدَة، أو مُنْتَسِبَة إلى طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار، أو إلى النُبَلَاء، أو إلى الأَرِسْتُوقْرَاطِيَة (aristocratiques)، فإن جُزْءًا هَامًّا منها يَبْقَى على العموم مَسُودًا، ولا يُشارك كُلّ أفراد "النُّخَب" بالضرورة في ممارسة السِّيادة السياسية، أو في اقتسام السلطة السياسية، أو ممارستها.

سادسًا، لأنه لا يكفي عادةً لِشَخص مُحدّد أن يوجد في أحد مناصب المسئولية الخاصّة بِـ "النُخْبَة"، لكي يحظى آلِيّا بمكانة بارزة، أو بتأثير قوي، في مجال إِتّخَاذ القَرَارَات الكُبْرَى، أو الحَاسِمَة. فَالعَنَاصِر التي تُعْطِي لأفراد النخبة أهميّتهم في تراتبية المجتمع، ليست هي فقط تواجدهم في مواقع المسئوليات

العُليا داخل "النّخبة"، وإنما هي أيضا عناصر أخرى، مثل مِلْكِيَّاتهم، أو ثَرواتهم، أو نَسَبُهُم العائلي، أو علاقاتهم، أو تَمَتُّعُهم بشخصية قوية، أو مُقرّرة، أو مؤثّرة، أو مُهَيْمِنَة، أو مُتَأَلِّقَة، أو عَالِمَة، أو مُبْدِعَة، الخ.

فَمَا هُو الصَحِيح ؟ هل رأي المُنَظِّرين الرَأْسَمَالِيّين أو اللّيبيرَالِيّين، أم رأيي المعروض سابقًا ؟ يجب هنا أن نتذكّر، أنه لَا يُمكن لِأَيّ رَأْي أن يكون صَحِيحًا، أو خاطِئًا، بشكل مُطْلَق، وَإِنَّمَا يكون صحيحًا أو خاطئًا وِفْقًا لِمَنْظُومَة فِكْرِيَة مَرْجِعِيَة (rérérentiel) مُحَدَّدَة، تَتَكَوَّن من قِيَم، وَقَوَاعِد، وَمَبَادِئ، وَمُعْتَقَدَات. فَمَا هُو صَحِيح من وَجْهَة نَظَر الرأسماليّين اللّيبيرَالِيّين (في إطار مَرْجِعِيَة مُنَاصِرة لِلرأسمالية)، هو خَاطِئ مِن وُجْهَة نَظَرِي (في إطار مَرْجِعِيَة مُضَادَّة لِلرأسمالية).

2) تعْرِيف «النُّخْبَة»

يُـذكّرنا مفهـوم "***النُخْبَة***" (élite) بالتـمييز بين «العامّـة» و«الخاصّة» لدى مفكّرين عـرب (مثل ابن خلـدون، أو محمـد ابن أحمد ابن رشد[4]). ويفترض مفهوم "النّخبة" وجود تراتبية معيّنـة في المجتمع. وَيُحِيلُ مفهوم "النخبة" إلى صِفَة التفَوُّق، أو السُمُوّ، أو الأفضلية، أو الخِبْرَة، أو الامتـياز، أو القُرْب مِن مَوَاقِع بَلْوَرَة القَرَارَات الهامّة.

فَمَـا هي ***النّخبة*** ؟ ***أُعَـرِّفُ النخبـة بكونهـا فئـة مجتـمعية، تتكوّن من أقلية من الأشخاص، تتـميّز عن عامّة أفـراد الشعب بكونهـا من عَـلِيَّـة القَـوْم، فتظهـر سـائدة، أو تتـميّز بكونهـا تكتسب الثَّرْوَة، أو المَعرفة، أو تُساهم في تَدبير، أو تـمثيل، أو تـنفيذ، جزء من السلطة (سواءً كـانت سياسـية، أم اقتصـادية، أم عسكرية، أم دينية، أم ثـقافية، أم إعلاميـة). وتحظى النخبـة بجـاه، أو باعتبـار، أو بِنـفُوذ، أو بِتَـأْثِير، أو بامتـيازات. وقـد تتوفّر على صفات فِطْرِيَة، أو مُكْتَسَبَة، أو مَوْرُوثة عَبْر النّسب.***

---

(4) كتاب «فصل المقال وتقرير ما بين الشّريعة والحكمة من الاتّصال»، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (520 – 595 هـ) (1126 – 1198 م)، دار المشـــرق (المكتبـــة الكاثوليكيـــة)، بـــيروت، لينـــان. (http://www.gholaf.com/docs/29/read.html).

ويمكن، حسب الحالات، التمييز بين «نُخَب مُنَاصِرَة» للطبقة السّائدة، و«نخب ناقدة، أو معارضة» لهذه الطبقة السائدة.

وتقوم "النّخب" بدور فعّال في مجال تنظيم المُجتمع، وتوجيه أنشطته (السياسية، أو الاقتصادية، أو الإدارية، أو المعمارية، أو الثقافية، أو الدّينية، أو الفنية، أو الإعلامية، إلى آخره).

وعلى خلاف بعض الآراء الشائعة، ليست «النُخَب» هي «البرجوازية الصغيرة»، ولا هي «البرجوازية المتوسطة». لأن هاتين الطبقتين المذكورتين تُحِيلَان على العلاقة بِمِلْكِيَة وَسَائِل الأنتاج، وَبِدَرجَة الاستغلال الرأسمالي المُمَارَس من طرف هاتين الطبقتين. كَما أن فِئَة ***«المُثَقَّفِين»*** لَا تَدخل بالضرورة ضِمْن فِئَات «النُخَب». لأن «المثقفين» هم عُمومًا مَسُودِين، أو مُسْتَغَلِّين، أو مُهَمَّشِين، أو مَقْمُوعِين. ولأن «المُثقّفين» هم عُمومًا نَاقِدِين، أو مُعَارِضِين سياسيّين. وَالمُعَارَضَةُ السياسية التي يُمارسها «المثقّفون» تجعلهم مُبْعَدِين عن السلطة السياسية، أو مَقْمُوعِين من طرفها. ولأن التَأْثِير الثَقَافِي، في حالة وُجوده، لَا يَكْتَسِبُ آلِيًّا تَأثيرًا مُبَاشِرًا، أو فَوْرِيًّا، في ميادين السياسية، أو الاقتصاد.

وإذا أردتَ أن تعرف درجة تَقَدُّم "النّخب" في بلد محدّد، إيّاك أن تنخدع بمظاهر المؤسّسات، أو بخطابات النّخب حول نفسها. بل عليك أن تنظر إلى درجة تقدم ***جماهير الشعب المُسْتغَلَّة، أو المُهَمَّشَة*** في هذا البلد. فإذا كانت نسبة هامّة من

جماهير هذا الشعب تعيش في الجهل، أو في البطالة، أو التخلّف، أو إذا كانت نسبة كبيرة من جماهير الشعب تميل إلى تبنّي مواقف رجعية، فَاعْلَمْ أن غالبية "النّخب" في هذا البلد هي نفسها أنانية، أو ضعيفة، أو غير ناضجة، أو رديئة، أو مُتَخَلِّفَة، أو غير واعية بواجباتها المُجتمعية.

وتوجد مؤشّرات أخرى يمكن أن تعْطِيَ صُورة عن درجة تقدّم (أو تخلّف) "النّخب" في بلد محدّد. منها مثلاً مؤشّر الحجم النّسبي «للاقتصاد غير المُهيكل» (أي الاقتصاد الذي لا يخضع للقانون القائم). ومنها أيضا مؤشّر حجم الأنشطة الاقتصادية التي تمارس الغشّ في مجال أداء الضرائب. ومنها أيضا مؤشّر حجم موظفي الدولة الذين لا ينتجون خدمات حقيقية، ولا فائض قيمة، ورغم ذلك يتقاضون أجورًا وامتيازات سَخِيَّة.

3) أنْـوَاء النُّـخـب

يجعلنا الغموض، وكذلك النِسْبِيَة، المَوجُودان في مَفْهُوم، وفي تعريف «النُخَب»، يَجعلنا نَعْتَبِرُ أنه بالإمكان أن نَتَكَلَّم عن وُجود نوع محدّد من "النخبة" في كل صِنف مِن بَيْن الأنشطة القائمة في المجتمع. حيث يُمكن أن نتحدّث مثلاً عن: نخبة سياسة في الوظائف العليا للدولة، أو في أجهزتها، أو في إداراتها؛ ونخبة سياسية في الأحزاب، أو النقابات، أو الجمعيات، الخ؛ ونخبة تمثيلية (في البرلمان، أو المجالس المحلّية)؛ ونخبة في الأجهزة القمعية؛ ونخبة في الأجهزة المسلحة أو العسكرية؛ ونخبة في القضاء؛ ونخبة في التَدْبير أو التِكْنُوقْرَاطِ (technocrates) (مثلا في مَجَالَات المُقَاوَلَات [entreprises] العُمُومية، والشركات الخُصُوصِيَة، أو المُخْتَلِطَة)؛ ونخبة في المهن الليبيرالية؛ ونخبة في البنوك والمال؛ ونخبة في مَالِكِي أَسْهُم الشَرِكَات؛ ونخبة في مالكي المقاولات؛ ونخبة في ملاّكي الأراضي الكبار؛ ونخبة في الصناعة، ونُخْبَة في التجارة، أو الخدمات؛ ونخبة في وسائل الإعلام؛ ونخبة في مختلف التخصّصات التقْنِيَة، أو في العلوم؛ ونخبة في علوم الاقتصاد؛ ونخبة في الثقافة؛ ونخبة في الفنون؛ ونخبة في الدّين (الفقهاء)؛ إلى آخره.

والغريب هو أن النظام السياسي القائم بالمغرب يَجْتَذِبُ مُعظم نُخب الأعيان، والتقنيين، أو التكنوقراط. لكنه ***لا يهتم بـ، أو لا يستهوي، النّخب المثقّفة التي تكون ذات مستوى ثقافي عال.*** وتميل نسبة قليلة من المثقفين والمفكّرين الكبار إلى صيانة ***استقلالها،*** أو إلى تفضيل الابتعاد عن الوظائف الرسمية البارزة، ولو كان ثمن هذه الاستقلالية هو الزُّهْدُ في معيشتهم. ويفضّل هؤلاء المفكّرين الكبار الابتعاد عن مواقع النفوذ لكي لا يُوَرِّطُوا أنفسهم في سياسات غير مبدئية، أو غير أخلاقية، أو غير وَطنية. ولو أن نسبة هته النُخَب المُسْتَقِلَّة (في المُجتمع) تبقى ضَئِيلَة.

وحتى إذا جَلَبَ أو قَرَّبَ النظام السياسي القائم بعض المفكّرين الهامّين، فإنه يستمر في الاحتياط من كلّ الذين سبق لهم أن اعتنقوا الفكر التقدمي، أو الثوري، أو التَحَرُّرِي. وَيُفترض في النخبة الحاملة للمعرفة، أو للعلوم، أو للثقافة، أن يدفعها تفكيرها الموضوعي لاحقًا نحو النقد، أو استنكار المظالم المجتمعية، أو المطالبة بإصلاحات جذرية.

فإما أن تكون النخب المثقّفة ضمن صفوف الفئات النّاقدة، أو المعارضة، وإما أن تَنْسَلِخ عن تراثها الفكري الأصلي، الذي يُفترض فيه أن يكون في جوهره تُرَاثًا نَقْدِيًّا.

4) الآلِيّات أو المُؤَسّسَات المُعْتَادَة في إِنْتَاج النُّخَب

يتجسّد إنتاج "النُّخَب" في ترقية مواطنين عاديين، أو مسودين، إلى مَرْتَبَة مُجتمعية متميّزة بِسُمُوّهَا. وغالبًا ما تكون هذه المرتبة مبحوثًا عنها من طرف عامّة المواطنين، أو مرغوبًا فيها، وذلك لما فيها من امتيازات (مادية أو سياسية، مرئية أو غير مرئية).

وفي المغرب، لا تنتج الأحزاب السياسية بالضرورة "النّخب". لكنها قد تمهّد الطريق، أو قد تُوفّر بعض الحُظوظ، لبعض مَسئوليها، لكي يَلِجُوا فِئَات "النّخب". لكن الفاعل الحاسم، في آخر المطاف، الذي يمنح، أو لا يمنح، موقعا داخل النخبة، لأي فاعل مُحدّد، هو السُّلطة السياسية المركزية، وليس الأحزاب.

والآليات المُعتادة في إنتاج النخب هي عموما: المدرسة، والجامعة (على الخصوص الجامعات الأجنبية، أي الأمريكية أو الفرنسية، أو الكُنَدِيَة، الخ)، والنَّسَب العائلي، والزّواج، والخِبرة، والتِكْنُوقْرَاط (technocrates)، والأحزاب، والانتخابات المحلية أو الوطنية، والترقية عبر بعض إدارات الدولة (وزارة الداخلية، الأجهزة الأمنية، أو المخابراتية، أو الخاصة)، إلى آخره.

وَمِن بين أهم وسائل تَرْقِيَة الأَفْرَاد إلى إحدى مَرَاتِب «النُخَب»، نجد قرارات السلطة السياسية المركزية (مثل المَلِك، أو رَئِيس الدولة، الخ)، مثلًا عَبْرَ تَوْزِيع الأَلْقَاب، أو عبر التَعْيِين في الوَظَائِف، أو المناصب العُلْيَا. كما أن المناصب التي تَتَوَفَّرُ فيها فُرَص الاِغْتِنَاء السَّهْل أو السَّرِيع، تُسَاعِد على اِكْتِسَاب أو تَنْمِيَة الثَرَوَات الشخصية. ثُمَّ تُعْطِي الثَرَوَات هي نفسها حُظُوظًا أكبر لِلتَرْقِيَة إلى مَوَاقِع «النُخَب» المُؤَثِّرَة. وَأَبْرَز الخَاصِّيَات الحَاسِمَة في التَمْيِز فيما بين أَفْرَاد «النُخَب»، هي دَرَجَة السُّلْطَة السياسية الفِعْلِيَة، والثَرْوَة، والنَسَب العَائِلِي.

وَوَسَائِل التَحَكُّم في أفراد «النُخَب»، التي تستعملها السلطة السياسية، هي قَرِيبة مِن وَسَائِل تَكْوِينِ هذه «النُخَب». وَأبرزها هي : تَوْزِيع الوَظَائِف، والمناصب، والأَلْقَاب، والرِّيع، والاِمْتِيَازَات المُتَنَوِّعَة.

والجديد من زاوية التعليم والتّكوين، في مجال إنتاج النّخب، هو أن ***شَواهد الجامعات المغربية فقدت جزءًا كبيرا من قيمتها المجتمعية*** (التي كانت لها قبل سنوات 1980)، ولم تعد ذلك «المِفتاح» أو «التَّذْكِرَة» التي كانت في الماضي تضمن الالتحاق بفئات "النخب". بل غدت تلك الشواهد الجامعية غير كافية اليوم حَتَّى لِضامن العُثور على شُغل مُتواضع أو مُرض.

وإلى حدود قرابة سنوات 1990 م، كانت الشواهد التي يحصل عليها الشبّان المغاربة من الجامعات الفرنسية، أو مِن المدارس الفرنسية لتكوين المهندسين، كانت كافية نِسبيًا لِوُلُوج "النّخب" في المغرب. لكن منذ هذه السنوات المذكورة سابقا،

وبعد تزايد عدد الأغنياء الكِبار في المغرب، تحوّلت الأفضلية من شواهد جامعات فرنسا (France) إلى شواهد جامعات الولايات المتّحدة الأمريكية (USA)، أو كَنَادَا، وذلك على الخصوص في تخصّصات الاقتصاد، والمالية، والتأمين، والبنك، وتدبير المقاولات.

وتتسابق مجمل العائلات (التي تَتوفّر على قُدرة على الأداء المالي) إلى إدخال أبنائها إلى ***المدارس الخُصوصية*** التي تضمن جَوْدَة التعليم، أو تَضمن الحصول على الشهادة في آخر سنة دِرَاسِيَة. وَنِسبة هامّة من العائلات المغربية، المُنتمية للطبقات المتوسطة، والطّامحة إلى إيصال أبنائها إلى مواقع داخل فئات "النّخب" المَرموقة، غَدَت تُقَلِّدُ عائلات الطبقة السّائدة. فَتُحاول هي أيضا القيام بكلّ ما هو في مُستطاعها، لِبعث أبنائها إلى ***جامعات الولايات المتّحدة الأمريكية (USA)***، وَلِتمويل التكاليف الباهظة لدراسة أبنائهما هناك. لكن نسبة هامّة من هؤلاء الأبناء، لا يعودون للاستقرار في بلادهم الأصلي المغرب، بعد نهاية دراستهم. فَيُغَدُّون هكذا سَيْلَ الأشخاص المَوْهُوبين الذين يهاجرون بشكل نهائي من بِلَاد المغرب إلى خارجه.

5) الآليّات أو المؤسّسات غير المعتادة في إنتاج النُّخَب

توجد في المغرب آليات أخرى، غير مُعتادة، في إنتاج النخب. وأبرزها : ***القُرْبُ العائلي، والتزاوج بين العائلات، واللُّوبِيَّات المؤثّرة*** (lobbying) (ويمكن أن تكون هذه اللُّوبِيَّات اقتصادية، أو سياسية، أو نقابية، أو جمعوية، أو دينية، إلى آخره)، و***القَرَابَة مِن الأمراء، أو من الوزراء، أو مِن المَلِك***، أو الاستفادة من ***الصداقة*** الشخصية مع المَلِك، أو مع ***المُقَرَّبين***

من الملك[5]. وقد تحوّل بعض أصدقاء الملك، أو أصدقاء أصدقاء الملك، إلى فاعلين سياسيين ذوي تأثير على الدولة، أو على البلاد.

ونلاحظ أن الوُصُول إلى مرتبة "النخبة" يُشْتَرط فيه، على الأقل، صفة الولاء للنظام السياسي القائم. أما الأطر النّزيهة، أو النَّاقِدَة، أو المُعَارِضَة، فإنها تبقى على العموم مُتَجَاهَلَة، أو مُبْعَدَة، أو مُهَمَّشَة، أو مَقْمُوعَة، ولو كانت تتوفّر على خبرات مَشْهود لَهَا.

وتخضع النّخب أحيانا إلى مِزَاج الحاكمين. وقد يتعرّض المَسار المهني، أو السياسي، لبعض أفراد النّخب، إلى تصاعد، أو تسارع، أو فَرْمَلَة (freinage)، أو اِنْكِسَار، أو تَرَاجُع، أو تَهْمِيش.

---

(5) من بين أشهر أصدقاء الملك الذين درسوا معه في المدرسة الملكية، ثم استفادوا من صداقته، وتحمّلوا مسئوليات هامة، وأصبح لهم تأثير معتبر على الدولة، أو على البلاد، نجد النماذج التالية: صديق الملك ومستشاره السيد (فؤاد علي الهمة)، ومدير الاستخبارات "الإدارة العامة للدراسات والمستندات" السيد (ياسين المنصوري)، وصديق الملك المكلّف بتدبير ثروته السيد (منير الماجدي)، وأصدقاء آخرون للملك، وبعضهم تخلّى عن منزلته أو فقدها (مثل السيد حسن أوريد)، والأشخاص الذين يكتشفهم أصدقاء الملك ويحظون بتقديره (مثل السادة: ياسر الزناكي، إلياس العمري، حكيم بن شمّاس، مصطفى الباكوري، صلاح الدين مزوار، إلى آخره). وفي عهد الملك الحسن الثاني، تحوّل أيضا بعض المقرّبين من الملك، أو أصدقاءه، إلى فاعلين سياسيين مؤثرين، وأبرزهم السادة: أحمد رضى اكديرة، ومحمد أوفقير، وأحمد عصمان، إلى آخره.

ولا يسمح عادة للنخب بأن تُرَشِّحَ أفرادا آخرين لكي يخلفونها في مناصبها (أي التَوْرِيث).

والآلية الأخرى غير المُعتادة في إنتاج النخب هي ***تعْيِينَات أو تَزْكِيَات*** من طرف الملك، على رأس مؤسسات إدارية، أو اقتصادية، أو عسكرية، أو تابعة للدولة. وذلك بناءً على اقتراحات من بعض المسئولين، أو من بعض المؤسّسات. ولا أحد يقدر على توقّع مثل هذه ***التعْيِينَات*** من طرف المَلِك.

6) مُشْكِل النُّخَب الجَاهِلَة

الفئة التي تَستفيد أكثر من غيرها من الانتخابات (سواءً كانت محلّية أم برلمانية)، بهدف اقتحام مواقع النخب، واستغلال مناصب المسئوليات، هي فئة «الأَعْيَان» (notables). وهؤلاء «الأعيان» هم عموما أغنياء محليون، أو فاعلون اقتصاديون. ويتميّزون عادة بأنانية قوية، وبشخصية وَقِحَة (cynique)، وبانتهازية شَرِسَة، وَبِسُلُوكِيَّات ينعدم فيها الضّمير المُؤَنّب. ويتخصّص «الأعيان» في تقْنِيَّات نَسْج خُيُوط شَبكة من العلاقات أو الصّداقات الشخصية. كما يَتَخَصَّصُون في تقْنِيَّات الفَوْز في الانتخابات. ويشترون أعدادًا كبيرة من أصوات النّاخبين، بواسطة المال، أو بواسطة الوُعُود المُخادعة. ولا ينشغلون بتمثيل السكان أو بخدمتهم، وإنما يهتمون فقط بالبحث عن فُرص الاغتناء الشخصي السريع، وغير المَشْرُوع. ويستغلّون كل المناسبات لتوسيع نفوذهم، وللزيادة السريعة في ثرواتهم الشخصية، وذلك عبر استثمار مَسْئُولِيَاتِهِم، أو عبر استغلال مواقعهم التمثيلية، وعبر استعمال وسائل غير مشروعة، كاستغلال النفوذ، والارتشاء، ونهب المال العام، والسَّطْو على بعض المُمتَلَكَات العُمُومِيَة. وينتقل الأَعْيَان بسهولة كبيرة بين مختلف «الأحزاب المَخْزَنِيَّة» (وهي الأحزاب الموالية

إلى "المَخْزَن"، أي إلى النظام السياسي القائم)، وذلك حسب الامتيازات، أو حَسب «التّزْكِيات الانتخابية» التي يمنحها لهم هذا الحزب أو ذاك. وهؤلاء "الأعيان" هم عموما أُمِّيُون، أو شِبْه جَاهلين، أو بدون شواهد جامعية، وَحَتَّى إذا كانت لهم شواهد مدرسية أو جامعية، فإنهم يَبْقَوْنَ بِدون ثقافة واسعة، أو كَوْنِيَة، أو نقْدِيَة. لذلك هم في غالبيّتهم "مُسْتَلَبُون"(aliénés) بِالمَال، وَبِجَمْع المُمْتَلَكَات الخُصوصية.

وهؤلاء "الأعيان" يتميّزون بسهولة نجاحهم في الانتخابات (البرلمانية أو المحلية). ويحفظون عِبَارَات مُعَيَّنَة مَأْخُوذَة مِن "الخطابات" السياسية التي يُنْتِجُهَا بعض السياسيّين المُتَأَلِّقِين. وَيُقَلِّدُ هؤلاء الأعيان هذه العِبَارَات مثل البَبَّغَاوَات. لكن هؤلاء الأعيان لا يتوفّرون في غالبية الحالات، لا على قِيَم، ولا على مبادئ، ولا على أفكار سياسية مُتَنَوِّرَة، ولا على برامج تنموية، ولا على تصوّرات مُجتمعية. فَمِن المُتوقّع إذن أن لا تعني «السياسة» بالنسبة لهم سوى فَنَّ الخِداع، وَالكَيْدِ، والغِشّ، والاغتناء الشخصي السريع، ولو بشكل مخالف لِلعدل ولِلقانون. وفي حالة انفضاح انتهازيتهم، فإنهم لا يَعْبَؤُون بقضايا مثل "النَزَاهَة"، أو "الشَّرف"، أو "السُّمْعَة"، أو "الضَّمِير".

وفي سنوات 2015 م، بَرَزَت (أكثر مِمَّا كان في الماضي) ظاهرة جديدة في الساحة السّياسية بالمغرب. وتوجد ظواهر مماثلة لها في بلدان عربية أو إسلامية أخرى. وَتَتَجَلَّى هذه الظاهرة في ***الوُصول إلى مَوَاقِع قِيّادات أحزاب أو نقابات مُهِمَّة، من طرف شخصيات تفْتقِرُ إلى ثقافة واسعة، أو***

جِـدّيَة[6]. حيث لا يُعقل أن يكون على رأس حزب سياسي، أو نقابة، أو جمعية، أو مؤسّسة عُمُومِيَة، شخص يريد المشاركة في تدبير الدولة والمجتمع، بينما هو لم يدرس أبدًا لا السياسة، ولا عِلْم المُجتمع (sociologie)، ولا القانون، ولا التاريخ، ولا الاقتصاد، ولا الفلسفة، ولا العلوم الدقيقة، ولا العلاقات الدولية، ولا المُحَاسَبَة (comptabilité)، الخ. وكانت نَمَاذِجُ من هذه الشخصيات الجاهلة (التي تَرْتَقِي إلى مَراتب المسئولية) تتراشق علنيّةً فيما بينها بتهجّمات لفظية متخلّفة، وذلك بشكل مُتَدَنِّي عن مستوى أي حوار فكري، أو سياسي، أو نقدي، أو برنامجي. واندهش كثير من الملاحظين من المستوى السياسي التّافه لتصريحات هذا الصّنف من الشخصيات. خاصّة وأن هذه الأحزاب أو النقابات تتوفّر على شخصيات أخرى تتميّز بثقافة أوسع، أو بِخِبْرَات أعمق.

ولا تحدث ظاهرة صُعود أشخاص جاهلين إلى مناصب المسئولية إلاّ في المُجتمعات التي تكون فيها غالبية المواطين هي نفسها جاهلة. ونجد في هذه المجتمعات مُواطنين يُصَرِّحُون

---

(6) تتجلّى هذه الظاهرة السياسية مثلاً في الشخصيات البارزة التالية : السيد حميد شباط الكاتب العام "لحزب الاستقلال"؛ والسيد ادريس لشكر، الكاتب العام "لِحزب الاتحاد الاشتراكي"؛ والسيد عبد الإله بنكيران، زعيم "حزب العدالة والتنمية"؛ والسيد مصطفى الباكوري، الكاتب العام "لحزب الأصالة والمعاسرة"؛ والسيد إلياس العماري÷ نائب الكاتب العام في "حزب الأصالة والمعاصرة"؛ والسيد صلاح الدين مزوار، زعيم "حزب التجمع الوطني للأحرار"؛ إلى آخره.

بِعَفْوِيَة: «أنا لم أَدْرُسْ في الجامعة، وَلَا في المدرسة، وَلَا أَقْرَأُ الكُتب، وَلَا الجَرَائِد، ورغم ذلك أَعْرِفُ كلّ شيء»! وهذا الصِّنف مِن الأشخاص، لَا يَقْدِرُ على الاعتراف بِجهله، لَا عَلَنِيَّةً، وَلَا حتّى في عُمْقِ ضَمِيرِه الدَّاخِلِي. صِنف الجَاهِل المُنَاوِر، العَنِيد، والوَقِح. بَينما يُوجِبُ المَنْهَجُ السّليم أن يَكون المُواطنون الذين حَصَلُوا على أكبر قَدر مُمكن مِن العِلْم، وَمِن الثقافة، هم الأكثر تَأْهِيلًا لِلتَرَشُّح لِلْاِنْتِخَابَات، وَلِلْوُصُول إلى مَوَاقِع المسؤولية، وإلى مَناصب القِيَادَة في الأحزاب، أو النقابات، أو المؤسّسات. لكن هَيْهَات، وَاقِع المُجتمع المُعَاش بعيد جدًا عَمَّا يستوجبه العَقْل أو العَدْل. والأشخاص الذين ليس لهم من تفَوُّق سِوى في الكلام الوقح، أو في السُلوك الشّرس، أو في فَنّ المُناورة، أو الغِشّ، أو الكَذِب، أو الخِداع، أو التَّضْلِيل، أو المَكْر، أو الانتهازية، فَلَا يحقّ لهم الوصول لمواقع المسؤولية. وَإِنْ وَصَلُوهَا، نَشَرُوا الخراب حَوْلَهُم. وتَسْتَحِقُّ هذه الظاهرة أن تَجْتَذِبَ الانتباه. لأنه من الممكن أن تحدث هذه الظاهرة، وأن تَتَكَرَّر، وأن تَنْتَشِر، في مختلف مُستويات التَرَاتُبِيَة المُجتمعية، مِن أَسْفَلِهَا إلى قِمَّتِهَا.

وخلال عُقُود، سبق للمعارضة السياسية بالمغرب أن طلبت مِرارًا من الدولة، أن تضع قانونا يشترط في المرشحين للانتخابات (البرلمانية والمحلّية) أن يَتَوَفَّرُوا على شهادة الباكالوريا، أو على مستوى تعليمي جامعي، بهدف تقْلِيص الأضرار الناتجة عن انتخاب مرشّحين جُهّال. لكن النظام السياسي القائم ظلّ يرفض مثل هذه المطالب. لأن هذا النظام السياسي

القائم يُفَضِّلُ المُنْتَخَبِين الأُمِيّين، أو أشباه الأميّين، نظرا لما يجده هذا النظام السياسي مِن سُهولة في التّلاعب بِهولاء المُنْتَخَبِين الجُهَّال. ولأن ما يهمّ النظام السياسي القائم في المُنْتَخَبِين (بفتح الخاء)، هو أن يمثّلوه هُوَ، وليس أن يمثّلوا الشعب الكادح. ونتيجة هذا الاختيار غير العقلاني، هي تعميق تَجْهِيل المُواطنين، وإِفْسَاد مُمثّلي السكان. حيث لا يقدر على القيام بمهام برلماني من هو شبه أمّي، أو شبه جاهل، أو بدون أيّ تكوين جامعي. كما لاَ يقدر أيّ مُنتخَب (بفتح الخاء) على تدبير مصالح سكان "جماعة محلّية" إذا لم يسبق لهذا المُنتخَب المحلّي أن درس جِدّيًا القانون، والاقتصاد، والمحاسبة (comptabilité)، والتاريخ، والفلسفة، والعلوم السياسية، والعلوم الدقيقة، والتكنولوجيات، إلى آخره. فمن الطبيعي، في حالة ضعف المستوى الثقافي للمنتخَبين (بفتح الخاء)، أن يصبح البرلمان هامشيا، وأن تُفْلِسَ مُؤسّسات "الجماعات المحلية" في مهامّها، وأن يَعُمَّ الغِشُّ، وأن تنتشر الرّداءة في المُجتمع.

ويتساءل الملاحظ أحيانا حول مدى وعي النظام السياسي القائم بالخطر الذي يعرّض نفسه إليه، حينما يتمادى في اختيار بعض الأعيان، أو بعض الأطر، ثم يُحوّلها إلى نخب، أو إلى مسئولين في مناصب حسّاسة، رغم أن هذه الأعيان، أو الأطر، أو النُخَب، ***لا تتوفّر على تكوين سياسي جدّي، ولا تكتسب أيّة رُؤيَة مُجتمعية مَدروسة، ولا تتحلّى بِأيّة ثقافة حَضَارِيَة، ولا بِأَيَّة قِيَم إنسانية، أو مَعَارِف كَوْنِيَة***. بينما المنطق السّليم يفترض في "النّخب" المنتخَبة (بفتح الخاء) أو السياسية، أو

التِكْنُوكْرَاطِيَة، أن تتوفّر على تَخَصُّصَات مُتعدّدة، لأنها تشتغل بالضرورة في ميادين متنوّعة، ومترابطة فيما بينها.

7) كَيف نَمْنَعُ النُّخَب المُفْتَرِسَة مِن نَهْب ثَرَوَات الشَّعْب ؟

7.1ـ المشكل في غالبية النّخب (élites) هو أنها مُسْتَلَبَة (aliénées) بِجَمْع المَال. وَتعْشِق مُرَاكَمَة المُمْتَلَكَات الخُصُوصِيَة بِلَا حُدُود. وَمَا هو زَائِدٌ لَدَى الأغنيّاء، هو النَّاقِصُ لَدَى الفقراء. وَيَتَسَابَقُ أَفراد النُّخب بهدف احتلال مَنَاصِب المسئوليات في مُختلف أجهزة الدولة. وَيَتفَنَّنُ أفراد النُّخب في استغلال مناصبهم، أو مسؤوليّاتهم، أو سُلطاتهم، أو نفوذهم، بِهَدَف

تَنـمية ثـرواتهم الشخصـية، أو العائليـة، وذلـك بِطُـرُق مُنَافيـة للقانون، وَمُناقضة لِلأخلاق النبيلة[7].

7.2ـ يُطْرَح إِذَن مُشكل في تَوَلّي السُّلْطَة السياسـية. فَمَنْ هي الفِئَة المُجتـمعية المُؤَهَّلَـة، أكـثر مِن غَيرهـا، لِتَـوَلّي مَنَاصِـب المسؤولية (الكبرى والمتوسّطة) في أجهـزة الدولـة؟ هـل هي فِئَة ذَوِي العَضَـلَات، أم فِئَة ذَوِي العُقُـول العَالِمَـة؟ هـل هي فِئَة الأشخاص المَاكِرين، أم فِئَة الأشخاص النُزَهَاء الزَّاهِدين ؟ هل هي فِئَة مَـالِكِي المَـال، أم فِئَة مَـالِكِي العِلْم والحِكْمَـة؟ هـل هي فِئَة المُقَـاوِلين (entrepreneurs)، أم فِئَة العُلَمَـاء (savants) والمُنَاضِلين؟

---

(7) مثـال: في إحـدى الجماعـات التـرابية بـإقليم وَرْزَازَاتْ، تـفاهم مُستشـارون فيمـا بينهم. وقـاموا باستـغلال نـفوذهم في هيئـة "الجَمَاعَـة". ونظّمـوا اقتنـاء بُقَـع أرضـية، في تجزئـة خَصَّصُـوها لِسَـكَن المُنْتَخَبين، والموظفين، والعمال، العاملين في هذه الجماعة الترابية. ولتلافي أي نقد، أو معارضة، لهذا المشروع العقاري، أتاحوا المشاركة في اقتناء البقع الأرضية إلى المنتخبين، سواءً كـانوا ينتـمون إلى الأغلبيـة، أم إلى المعارضـة. وهـذا الاقتناء لِثروات عَقارية، من وِدَادِيَّة سَكَنِية، يَخْرُق "مِيثَاق المُنتخب". حيث استـغلّ هـؤلاء المنتخبـون نـفوذهم كمنتخـبين للاستـفادة من عمليـة عقاريـة، ولخدمـة مصـالحهم الشخصية الخاصّة. ويـدخل هذا الفعل ضِمْنَ "تضـارب المصـالح". ولمّـا علمت الكتابـة الإقليميـة لِـ "حـزب العدالـة والتنميـة" (وهـو حـزب إسـلامي رئيسـي في الحكومـة) أن بعض المستـفيدين من هـذه البُقـع الأرضية هم أعضاء في هذا الحزب، دَعَتهم إلى التخلّي عن هذه البُقع. (عن جريدة "المساء"، العدد3557، ليوم 5 أبريل 2018، الصفحة 1).

7.3ـ تُوجد ظَاهِرَة مُجتمعية مُذْهِلَة. وَتَتَجَلَّى في الغُرُور المُتَرَسِّخ في غَالِبِيَّة الفَاعِلِين الاقتصاديين، وَفي مَالِكِي الشَّرِكَات، والمُقَاوِلِين (entrepreneurs)، والمُسْتَثْمِرِين، الذين ***يعتقدون أن نجاحهم الشخصي، في مَيدان الاقتصاد الخُصوصي، يُؤَهِّلُهُم بالضّرورة (وأحسن من كلّ بَاقِي أَفراد المُجتمع) لِتَحَمُّل مسؤوليات سياسية عالية، وَيُمَكِّنُهُم من النجاح في تَسْيِيرها***. لكن ***السِرَّ*** الذي يُفَسِّر هذا الطُمُوح السياسي لدى المُقَاوِلين الخُصُوصِيِّين، هو أنهم يُدركون أن أَعْظَم رَافِعَة (levier) لِتَنمِيَة مصالحهم الإقتصادية الخُصُوصِيَة، هي بالضّبط فَوْزُهُم في الانتخابات التمْثِيلِيَة العَامَّة، وَوُصُولُهُم إلى مَواقع تمْثِيل السُكَّان، أو احتلال مناصب المسؤولية في أجهزة الدولة، بهدف ***استغلال المَسئوليّات العُمُومِيَة*** (publique)، ***لِخِدْمَة أَغْرَاضِهِم الشّخصية الخُصوصية*** (privé). ويظنّ هؤلاء المُقَاوِلين (entrepreneurs) أن ما تعلّموه في مجال الاقتصاد (الرأسمالي) الخُصوصي، يَنْطَبِقُ بالضّرورة على ميدان السياسة. ***وَيَتَصَوَّرُون أن فُنُون تَدبير مُقاولة (رأسمالية) خُصوصية تَنْطَبِقُ بالضّرورة على تَدْبير الدولة، وكذلك على تدبير المُجتمع***. وَيَجْزِمُ هؤلاء المُقَاوِلُون أن كلّ مَن نجح في تدبير مُقَاوَلَة خُصُوصِيَة، سَيَنْجَح حَتمًا في تَسْيِير الدولة والمُجتمع. وَيَتَخَيَّلُون أن مَا تعَلَّمُوه في ميدان تَسْيِير مَأْجُورين خَاضِعِين في مُقاولة خُصوصية، يَصلح لِتَسْيِير مُواطنين أحرار في أيّ مُجتمع كان. لكن خطأ هؤلاء المقاولين هو أنهم ***يَتَجَاهَلُون الفَرْق النَّوْعِي المَوجود بين الاقتصاد (الخُصُوصِي) والسياسة (العُمُومِيَة)***. ولا

يفهمون الفَرْقَ بين المقاولة (الخُصُوصِيَة) والمُجتمع (الشَّامِل). وَيَتغَاضَى المُقاوِلُون (entrepreneurs) عَن أن ***مُحَرّك تدبير المُقاولة (entreprise) هو جَنْي الرّبْح الخُصُوصِي، بَيْنَمَا مُحَرّك تَدبير الدولة أو المُجتمع، هو خِدْمَة المَصالح العُمُومِيَة، لِكُلّ الشعب، عَبْرَ السُّلُوك النَزِيه، وَعبر التَضْحِيَة بِالنفس، ونُكْرَان الذَّات، وَمُوَاجَهَة الأقويّاء الطَّامِعين، وَرَدْع الظَّالِمين المُفْتَرِسين.*** وغالبًا ما يكون مصير المُقاولين الذين وَصَلُوا إلى مَواقِع السُّلْطَة السياسية هو الفَشَل التَّام، والتَوَرُّط في قَضَايَا فَسَاد مُتنوّعَة ومُتعدّدة. ولماذا يَتَكَرَّر هذا الفَشَل ؟ ***أوّلًا،*** لأن المُقَاوِلين (entrepreneurs) يجهلون العُلوم السياسية، وَيَغْفِلُون قَوانين تَغْيير المُجتمع. ***وثَانِيًا،*** لأن غَرائزهم الأنانية، والانتهازية، تَتغَلَّبُ دائمًا على نَوَايَاهُم النظرية، وَعلى مَزَاعِمِهِم السَّخِيَة التي يَذْكُرُونَها في كَلَامِهِم المُبَاح. ***وَثَالِثًا،*** لأن العُنْصُر الذي يُحَدّد، في آخِر المَطَاف، آرَاء وَسُلُوكيَّات هؤلاء المُقَاوِلين، هو مَوْقِعُهُم الطَبَقِي في المُجتمع، وليست خِصَالُهم أو طُمُوحاتهم الشخصية.

وكل شعب لَا يَتعَبَّأُ بِهَدف مَنْع المُقَاوِلين مِن الوُصُول إلى مواقع المسؤولية في الدّولة، وبهدف منع المسؤولين في الدولة مِن الاِغْتِنَاء الشخصي غير المَشْرُوع، سيسقط في فَقْر، وحِرْمَان، وَخَرَاب.

7.4ـ تُرَكّز ***النّخب المُفْتَرِسَة*** كلّ طاقاتها على هدف الوصول إلى ***مناصب المسئولية،*** في المقاولات، وفي الأحزاب، وفي مُؤسّسات الدولة، ولو أن هذه النُّخَب الانتهازية لا تتوفّر على الكفاءات اللازمة، وَلَا عَلى الخِصَال المَطلوبة، ولا على المَعَارف

الضَّرُورية، وَلَا على القُدرات الشخصية المُبْتَغَاة، وَلَا على الطَاقَات الإنتاجية اللَّازِمَة، وَلَا على النَزَاهَة الواجبة. وهي تَتَهَرَّبُ دَائِمًا من بَذْل المَجْهُودات، أو التَضْحِيَات. وتَنْشَغِلُ هذه النُخب المُفْتَرِسَة بِغَايَة وَاحِدَة، هي اِسْتغْلَال ***نفُوذ*** مَنَاصِب المسؤولية، والحُصول على ***الأجور، وعلى الامتيازات، وعلى فُرَص الإغْتِنَاء،*** التي تُتيحُهَا تلك المَناصب. والنتيجة لِتَكَاثُر النّخب المُفْتَرِسَة في المُجتمع، هي ***اِنْتِشَار الرّداءة، والغِشّ، والفَساد، والنَهْب، والاغتناء الشخصي غير المشروع، والتَخَلُّف المُجتمعي الشُمُولي.***

7.5ـ في سَنوات 1980، قالت شخصيّات مِن الطبقة السَّائِدة في المغرب : «نَعْتَرِفُ أنه تُوجَد حَقِيقَةً الرَّشْوَة، والفَساد... لكن حَلّ هذا المشكل لَا يَكْمُن في شَنّ حَمْلَة قَمعية لِـ "مُطَارَدَة السَّاحِرَات"، بِهَدف مُعاقبة المُرْتَشِين والفَاسِدين، وإنَّمَا الحلّ هو الزيادة في أُجور الموظّفين، ***لأن سبب الرّشوة هو ضُعف أُجُور الموظّفين، وَضُعف قُدُرَاتهم الشّرائية***»! وأضافت هته الشخصيّات: «الحَلُّ لِإخْرَاج مُوظّفي الدولة مِن الحاجة، وَلِحَثّهِم على العَمَل والجِدّ، هو أيضًا الزيادة في أجور المُوظّفين، لِكَيْ تُصبح الوظائف العُمُومية مُغْرِيَة أكثر بِالمُقَارنة مَع الاشتغال لَدَى مُقَاوَلَات القِطَاع الخُصُوصِي» ! وقد سَانَدَ هذا الرّأي الغريب، في سنوات 1980، نِسْبَة هامّة مِن المَسْئُولين الكبار في أجهزة الدولة، وَنِسْبَة هَامَّة من كبار المسؤولين في "الكُنفِيدِيرَالِيَة العامة لِمُقَاوَلَات المغرب» (CGEM). ومضمون هذا المَنْطِق هو التَالِي : «لِكَيْ نَمْنَعَ مُوظَّفِي الدولة من مُمَارَسَة الرشوة، ومن اختلاس

الأموال العامة، ومن نَهْب المُواطنين، ومن الاغتناء غير المشروع، يجب أن نَزِيد في أُجُورِ هؤلاء المُوَظَّفِين حتَّى يَشْبَعُوا من الثَرَاء» ! أو بعبارة أخرى: «لِكَي لَا يَسْتَمِرَّ المُرْتَشِي في مُمَارَسَة الرَّشْوَة، يجب أن نَزِيدَ في حَجْمِ رَشْوَتِه» ! أو بِكَلِمَات أخرى: «لِكَي لَا يَسْرق اللِصُّ، يجب أن نُغْنِيَهُ إلى أن يَسْتَغْنِيَ عن السَّرِقَة» ! وذلك طبعًا دون أن نُحَاكِمَ هؤلاء المُوَظَّفِين الغَشَّاشِين، وَدُون أن نُعَاقِبَهُم، ودون أن نُقَوِّمَهُم، ودون أن نَحَثَّهُم على تَصْحِيح أفكارهم وَسُلُوكِيَّاتِهِم ! فَيُصْبِحُ المَنْهَج المَعْمُول به هو مُكَافَأَةُ الفَاسِدِين، وليس مُعَاقَبَتُهُم. وَيَغْدُو الحَلُّ لِمُعَالَجَة الفَسَاد، هو التَطْبِيعُ معه، والتعَايُشُ معه، وَمُهَادَنَتُه، بل تَشْجِيعُه، وَمُكَافَأَتُه. وهذا هو الاِنْحِطَاطُ بِعَيْنِه ! حيث أن الشخص الانتهازي، أو الغَشَّاش، أو المُسْتَلَب، لَا يَشْبَعُ أَبَدًا من جَمْعِ الثَرَوَات. وهكذا أصبحت سياسة الدولة في المغرب هي الزيّادات الدَّوْرِيَة، والمُتَوَالِيَة، في أجور مُوظّفي الدولة. حتّى أصبحت الوَظِيفَة العُمُومِيَة في أجهزة الدولة ***ريعًا*** (rente) مُرِيحًا، وَمُغْرِيًّا، يَسْتَهْوِي كلّ أَنْوَاع الانتهازيّين، والغَشَّاشِين. وكان مُحَتَّمًا أن تُؤَدّيَ فيما بعد هذه الزيادات السَخِيَة جِدًّا في أجور وامتيّازات مُوَظَّفِين الدولة إلى سَيْرُورَة من التَضَخُّم، ومن الاختلالات في أنظمة التَقَاعُد. وبعد الزيّادات المُتكَرِّرَة والمُتَوَالِيَة في أجور الموظّفين، وفي اِمْتِيَازَاتِهِم المادية، وَبَدَلًا مِن أن تَنْقُصَ أَشْكَال الرَّشوة، والغِشّ، والفساد، تَزَايَدَت، وتَضَخَّمَت، وَتفَنَّنَت، وَتَنَوَّعَت،وَتَخَبَّأَت، وَتمَوَّهَت، وَتعَقَّدَت، وَتَشَابَكَت، وَانْتَشَرَت.

وَغَدَت مُواجهة الفَسَاد (بِشَتَّى أَشْكَالِه) أصعب مِمَّا كان في الماضي.

7.6ـ المُلفِت لِلانتباه هو أن ***أجهزة الدولة القمعية*** تعْتَنِي فقط بِمُراقبة النُقَّاد، وقمع المُعارضين السياسين، والصحافيّين المُستقِلّين، والنقابيّين المُكَافِحين، والمناضلين الثوريّين. وفي نفس الوقت، تَتَجَاهَل هذه الأجهزة القمعية مَا يَقْتَرِفُه مُوَظَّفُو الدولة الكبار والمُتَوَسِّطون من جَرَائِم الرّشوة، والفساد، والغِشّ، والتَحَايُل، والتَزْوِير، والسَّطْو على مُمْتَلَكَات الغَيْر، ونَهْب الثَرَوَات العُمُومِيَة، واستغلال النفُوذ، والاغتناء غير المشروع، وذلك بِدَعْوَى «عَدَم الاختصاص»، أو بِحُجَّة «التركيز على أَمْن النظام السياسي القائم الذي هُو الأَهَمُّ» !

وَزَادَ اِفْتِقَار أجهزة ***القَضاء*** للاستقلالية، وللنزاهة، من تَفَاقُم مظاهر الرّشوة، وَتغَوُّل الفساد في المُجتمع. خاصّة وأن غالبية القُضاة يَعتَزّون بِأُجُورهم، وَبِامْتِيّازاتهم المادّية، وَيُحِسُّون بها كَهِبَة سَخِيَّة، مَنَحَهَا لَهُم النظام السياسي القائم. فَلَا يَقْدِرُون على التعَامُل بِصَرَامَة مع الأشخاص المُهِمّين في النظام السياسي. وَيَعْتَبِرُون أنفسهم جُزْءًا من «خُدَّام النظام السياسي القائم». ولا يَجْرُؤُون على العمل كَ «سُلطة قَضائية حُرّة وَمُستقلّة».

7.7ـ [في مَجال تعامل الدولة بِلَامُبَالَاة مع حالات "***تَنَاقُض المَصَالِح***" (conflits d'intérêts)، نَذْكُر بعض الأمثلة المَلْمُوسَة المُعَبّرَة عن الحُضور المُزْمِن والقَوِي "لِرِجَال أَعْمَال"، أو مُقاولين كبار، داخل الحكومة الحالية القائمة في المغرب. وأبرزهم الوزراء التّاليين: 1) عَزِيز أَخَنُّوشْ، وهو صديق لِلمَلِك، وَوَزِير

الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والميّاه والغابات، خِلَال فَترَة طَويلة الأمد، أَيْ مُنذ سنة 2007 إلى اليوم (في 2021). وهو في نفس الوقت رئيس المجموعة الاقتصادية «أَكْوَا» (Akwa). وتمتلك مَجموعة «أَكْوَا» أكثر من 60 شركة. وكان عزيز أخنّوش رئيسًا لِـ «تَجَمُّع النفْطِيّين المغاربة». ورئيس المجلس الإقليمي لِجِهَة مَاسَّة دَرْعَة (بين سنتي 2003 و 2007). وَقد عَيَّنَه الملك وزيرًا مؤقّتًا لِلاقتصاد والمالية في سنة 2013. وهو أيضا عضو مُؤَثِّر في قيادة نقابة المقاولين الكبار المُسمّاة «الكُنفِيدرَالِيَة العَامَّة لِمُقاولات المغرب» (CGEM). وهو عضو أساسي في مجلس إدارة «البنك المغربي للتجارة الخارجية» (BMCE). وفي سنة 2016، اِنْسَحَبَ الوزير السّابق صلاح الدّين مَزْوَار مِن مَنْصِب رئاسة الحِزْب الإِدَارِي "المَخْزَنِي" «حزب التَجَمُّع الوطني للأحرار»، لِكَي يَخْلِفَه فَوْرًا عزيز أخنوش. وبعد أقل من شهرين من الأقدمية في عُضوية هذا الحزب، أُنْتُخِبَ عزيز أَخَنُّوشْ رئيسًا لهذا الحزب بالإجماع، بأكثر من 95٪ من الأصوات. كأنّه اشترى رئاسة هذا الحزب مِن عند صديقه صلاح الدّين مَزْوَار. وزوجة عزيز أخنّوش، هي سَلوى الإدريسي، وهي نفسها مُقَاوِلَة في مجال مراكز التَسَوُّق الخُصوصية الفَاخِرَة (Morocco Mall)، ومالكة لِمجموعة "أَكْسَالْ" (Aksal). وَتُقَدَّرُ ثَرْوَة عزيز أخنوش بِـ 1،9 مليار دولار أمريكي، وذلك حسب مجلّة "فُورْبِسْ" الأمريكية (في تَحْيين لها في ماي 2021). وقالت مجلّة "فُورْبِسْ" أن ثَرْوَة عزيز أخنّوش زادت بِـ 900 مليون دولار أمريكي بين أبريل 2020

وأبريل 2021ـ 2) حَفِيظ العَلَوِي، وهو وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، وهو في نفس الوقت شريك اقتصادي لأمراء أو أميرات بالمغرب، والمُدَبّر الرئيسي لأكبر شركة تعمل في مجالات التَأْمِين، وَالمَالِيَة، وَقُروض الاستهلاك. وكان سابقا رئيسا لنقابة المقاولين الكبار "الكنفيدرالية العامة لمقاولات المغرب" (CGEM). وعمل كَكاتب عام للمَجموعة الاقتصادية المَلَكِيَة (Holding) المُسَمَّاة «أُمْنْيُومْ شَمَال إِفْرِيقْيَا» (ONA)، والتي تَحوّلت فيما بعد إلى مجموعة «الشركة الوطنية للإستثمار» (SNI)، ثم تحوّلت إلى مجموعة «المَدَى» (Al Mada). وتمتلك العائلة الملكية نِسبة حاسمة في أسهم هذه الشركة القابضة. 3) صلاح الدّين مَزْوَارْ، وهو وزير الخارجية والتعاون، له مصالح اقتصادية في مجال النسيج وإعداد الملابس، وهو وزير للمرة الثالثة. 4) محمد بُوسْعِيد، وزير الاقتصاد والمالية، له مصالح اقتصادية في مجالات المواد الكيماوية، والبنك، وهو وزير للمرة الثالثة. 5) لَحْسَن حَدَّادْ، وزير السياحة، له مصالح اقتصادية في خدمات التدبير. 6) إدريس مَرُّونْ، وزير التخطيط الحضري، له مصالح في مجال البناء والأشغال العمومية. 7) حكيمة الحِيطِي، وزيرة مُنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، لها مصالح اقتصادية في مجال الاستشارة حول تدبير الماء. إلى آخره. وهذه الظّاهرة المُجتمعية تعَبّر عن ***تَدَاخُل وَانْصِهَار بين النُخبة الاقتصادية والنُخبة السياسية***. حيث، ***في إطار الرأسمالية، تَتَحَوّل النُخبة***

الاقتصادية إلى نخبة سياسية. كما تَتَحَوَّل النخبة السياسية إلى نُخبة اِقْتِصَادِيَة. وَتُصبح مصالحهما الطبقية مُتَدَاخِلَة، وَمُتَشَابِكَة، بَل مُشتركة. لأنه لَا تُوجد قوانين تمنع «تَضَارُب المَصَالِح» (conflits d'intérêts)].

7.8- ***كُلَّمَا كانت الأجهزة الأمنية والقضائية عاجزة على، أو رافضة لِـ، رَدْعِ وَمُعاقبة سُلُوكيَّات الغِشّ، والرَّشْوَة، واسْتِغْلَال النُفُوذ، والاِخْتِلَاس، والسَّطْو، والنَّهْب، والاِغْتِنَاء غير المَشْرُوع، التي يرتكبها أفراد «النُخَب»، تَتَحَوَّلُ الدولة حَتمًا إلى شبكة مُعقَّدة من «اللُّوبِيَّات» (lobbies)، و«مَجموعات من المُجرمين» (associations de malfaiteurs)، وَ«المَافْيَات» (mafias)***. وهذا هو دائمًا النَطَوُّر الطبيعي والحتمي، في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي. وعلى خلاف المزاعم التي تُبَرِّرُ وُجود «اللُّوبِيَّات» (lobbies)، فإن أنشطة هذه «اللُّوبِيَّات» تُنْجَزُ، ليس بواسطة الاقناع العِلْمِي، أو المُلتزم بالقانون، وإنما بواسطة الرَّشْوَة، وَشِرَاء الضَمَائِر، والغِشّ، والتحايُل على القانون.

7.9- مَا هو ***الحَلُّ*** الأَنْسَب لِإِبْعَاد مُختلف أنواع البَاحثين عن فُرص الاغتناء غير المشروع، عن الانتخابات العامّة (البرلمانية، والمحلّية، والجهوية) ؟ وما هو الحل الفَعَّال لِمَنْع الفاعلين الاقتصاديين الانتهازيين من الوُصُول إلى مناصب المسئوليات في مختلف أنواع أجهزة الدولة ؟ وما هو الحل لمنعهم من استغلال مسئولياتهم العُمُومِيَة (publiques) لِتَنمية ثرواتهم الشخصية الخُصُوصِيَة (privées)ـ ؟ ***وما هو الحلّ للقضاء على الغِشّ،***

والارتشـاء، والفسـاد، واستـغلال النـفُوذ، وَنَهب الثَّـرَوَات العُمُومِيَة، والإفلات من العقاب، والاغتناء غير المَشْرُوع ؟

الحـلّ الجَـذْرِي هـو الانتـقال مِن الرأسمالية إلى الاشتـراكية، عـبر خَـوْضِ ثورة اشتـراكية، وإلغـاء المِلْكِيَة الخُصوصية لوسـائل الانتـاج. أمّـا الاِتِكَـال على الديموقراطيـة البُورْجْوَازِيَـة لِتـقْوِيم المُجتمع، فَيَبْقَى مُجَرَّد وَهْم، وَهُو غير قَابِل لِلإِنْجَاز، وَغَـير مُؤَهَّل لِلنَّجاح.

لكن، إذا كانت شُرُوط إِنْجَاح هذه الثورة الاشتـراكية لَمْ تَتَوَفَّر بَعـد، وَمَـا دَامَ العمـل في إِطَـار ***الرأسـمالية*** مُحَتـمًا، يَكُـون ***الحَـلُّ*** الوحيـد القـادر على تقْـلِيص الفَسَـاد إلى أدنى حَـدٍّ مُمكن، هـو ***أوَّلًا*** النضـال من أجـل فَـرض إِقَامَـة ***دولـة الحـق والقـانون.*** وهـو ***ثانيا*** النضـال بِهـدف وضـع ***قـوانين*** صَـارِمَة تـمنع كـلّ المسـؤولين مِن استـغلال مَنَاصِبهم العُمُومِيَـة من أجـل ***الاغتنـاء الشخصـي غـير المشـروع.*** وَيَكْمُن هـذا الحـلّ في سـنّ مَجْمُوعَـة مُتَكَامِلَـة مِن ***القوانين*** الصَّارِمَة، تَتَضَمَّنُ الجَرائم والعُقوبات التَالِيَّة :

1) ***مَنْـع الجَمْـع بَيْن تَحَمُّل مَسْـؤُلِيَّات عُمُومِيَة*** (publique) في إحدى أجهزة الدولة، ***وَمُمَارَسَة أنشطة اقتصـادية خُصُوصِـيَة*** (privé).

2) وضع قانون يُحدّد بشكل دقيق أكثر مَا يُمكن مِن الحـالات التي يَحْدُث فيها "***تَـضَارُب في المَصَـالِح***" (Conflits d'intérêts)، فيمـا بين وَظَـائِف، أو مَهـام، أو أشـغال، أيّ مَسْـؤُول، أو مُوظّـف، يعمل داخل إحدى أجهـزة الدولـة. وَسَـنُّ قَـوانين تـمنع وُجـود هـذا "التَضَارُب في المَصالح"، وَتُلْغِي فَوْرًا تَحَمُّل المَسْؤُولية المعنيـة في

حالة وُجود هذا "التضارب في المصالح"، وتعاقب على إخفاءه، وعلى الاستفادة منه.

3) ***مَنْعُ الجَمْع بين مَسْؤُوليّات مُتَنَاقِضَة***، كالجَمع بين وَظَائِف عُمُومِيَة (public) وَوَظَائِف خُصُوصِيَة (privé). حيث يَجِب مَنع الجَمع بين مَنْصِب عُمُومِي (public)، كَمَنْصِب مُوَظَّف في إحدى أجهزة الدولة، أو كَمَنْصِب تَمْثِيل السّكان (في البرلمان، أو في الجماعات المَحَلّيَة، أو في الجِهَات، الخ)، وَالتعَاطِي في نفس الوقت لِأَيّ نشاط اقتصادي خُصُوصِي (privé) مُدِرّ للرّبح. لأن الجَمع بين هذه المسئوليّات يُعْتَبَرُ «***تَضَارُبًا في المَصَالِح***» (conflit d'intérêts). وَيُشْترط في كل شخص مُرَشَّح لِتَحَمُّل أيّة مسئُولية في إحدى أجهزة الدولة، كما يُشْترط في كلّ شخص مُرَشَّح للانتخابات العَامّة التمثيلية، إذا كان يُشارك في امتلاك مصالح في مُقاولة اقتصادية خُصُوصِيَة (privé)، أن يَسْتقِيل منها كُلِّيًا قبل ترْشِيح نفسه لِمَنْصِب عُمُومِي أو للانتخابات العامّة.

4) مَنْع أيّ مسؤول في إحدى أجهزة الدولة مِن أن يكون، في نفس الوقت، مسؤولًا في ***حزب سياسي***، أو في هيئة سياسية مُشابهة لِحزب سياسي، أو في أيّة هيئة مُنْشَغِلَة بالدفاع عن المصالح الاقتصادية الخُصوصية لِفَائِدَة أشخاص أو مجوعات خُصُوصِيَّة.

5) ***مَنْعُ الجَمْع بَين تَحَمُّل مَسئولية عُمُومِيَة*** (publique) في إحدى أجهزة الدولة، ***وَمُمَارَسَة أو تَدْبِير أيّ نشاط اقتصادي***

خصوصي (privé) مُـدِرّ لِلرِّبْح[8]. وَهُنـا أيضًـا يُشْتـرط في كـلّ مُرَشَّح لِمَنْـصِب في إحـدى مؤسّـسات الدولـة، إذا كـان يمتلـك مصالح اقتصادية خُصُوصِيَة، أن يستقيل منها قبل أن يَترَشَّحَ، أو قبل أن يُرَشَّحَ، لِتَحَمُّل أية مسئولية داخل إحدى أجهزة الدولة.

6) مَنْعُ أيّ مسؤول، في مختلف أجهزة الدولة، من ***مُراكمة***، أو تَحَمُّل، عِدَّة مَسْؤُولِيَات، أو عِدَّة وَظائف، أو عِدَّة مَناصب.

7) سَنُّ قَانُون يُجْبِرُ كلّ المُنتخَبين، وكل المُمَثّلين للسّكّان، وكل المسؤولين (الكبار والمتوسّطين، مَثَلًا ابتداءًا مِن السُّلَم رقم 10) في مُختلف أجهزة الدولة، على الخُضُوع التّام ***لِقَانُون الشَّفَافِيَة*** (transparance) في المَـدَاخِيل وفي المُمْتَلَكَـات، ***وَلِقَانُون رَقَابَة*** (contrôle) المَدَاخِيل، والمُمْتَلَكَات، والحسابات البنكية في داخل البلاد، وفي خارجها.

8) سَنُّ قانون يُجبر كلّ المُنْتَخَبين، وكلّ المسؤلين، في مُختلف أجهزة الدولة، على الخُضُوع لِقَانُون إِجْبَارِيَة ***التَّصْرِيح الدَّوْرِي السَّنَوِي بِالمُمْتَلَكَات*** الخُصُوصِيَة، الشخصية والعائلية، والتَصْريح بالتغييرات التي تحدث في هذه المُمتلكات، لَدَى مؤسّسة عُمومية، مُستقلة، تعْتَنِي ***بِالشَّفَافِيَة*** (transparance)، ***وَبالرَّقَابَة*** (contrôle) على المَدَاخِيل والمُمْتَلَكَات والحسابات

(8) كمثال من بين العشرات، أقدمت وزارة التربية الوطنية على تمديد عقد بقيمة ستّة مليار سنتيم سنويا لفائدة شركة تابعة لوزير في الحكومة. وظلّت هذه الشكرة تحتكر التأمين المدرسي لمدة 18 سنة. (عن جريدة "المساء"، العدد 3477، ليوم 30 ديسمبر 2017، ص 1).

البنكيـة (في الـداخل وفي الخـارج). وَيَلْـزَمُ أن تكـون هـذه «الهَيْئَة العُمُومِيَـة المَعْنِيَـة بِالشَّـفَافِيَة وَبِالرَّقَابَة» قَـادِرَة على النجـاح في المُتَابَعَة القَضائية، ولو كانت هذه المُتابعـة القَضَـائِيَة مُسجّلة ضدّ الدولــة، أو ضــدّ رئيس الحكومــة، أو ضــد رئيس الدولــة، أو أيّ مسـئول آخـر في أجهـزة الدولـة، أَثْنَـاء مُمَارَسَـتِهِم لِمهـامّهم[9]. وَيُمكن مثلًا أن يكــون هــذا التَصْــرِيح الســنوي لِلْمُمْتَلَكَــات الخُصُوصية عبر الأنترنيت.

9) سَنُّ قانون يَـفْـرِضُ إِلْغَاء «السِّـرِ البَنْكِي»، ويُـوجِبُ ***خُضُـوع الحِسَابَاتِ البَنْـكِيَة***، التـي يَمْلِكُهَا أيّ مُنْتَخَبٍ، وأيّ مَسؤول مِن بين المسؤلين الكِبَار والمُتَوَسّطِين في الدولـة (سَوَاءً كـانت هـذه الحسـابات البنكيـة مُسَـجَّلَة في داخـل البلاد أم في خارجهـا)، وإِجْبَارُهَا على الخُضوع ***لِلشَّـفَافِيَّة، وَلِلْمُرَاقَبَة الدَّوْرِيَة***، مِن طرف *مُؤسسة عُمُومِيَة تعْتَنِى* ***بِرَقَابَة*** المَداخيل والمُمتلكات. وكـل بنك أجنبي يرفض الخضوع لهذا الشـرط، يجب على الدولـة أن تـعاقبه عبر منع كـلّ المواطـنين مِن أيّ شكل مِن أشكال التـعامل معـه. وكُلَّمَا اِقْتَضَت حَاجِيَّات الرَّقَابَة ذلك، يَتمُّ فَوْرًا وإِجْبَارِيًّا تَوسيع هـذه الرَّقَابَـة إلى الحِسَـابَات البنكيـة لِلأفـراد المُقَـرَّبين من هـؤلاء الأشــخاص المعنــيين، مثــل أزواجهم، وأبنــائهم، وإخــوانهم، وأخواتهم، ومَن شَابَهَهُم.

---

(9) يَنْـقُل عـادةً النظـام السياسـي القـائم في المغـرب عُن التـرْسَانَة القَانُونِيَـة القَائِمـة في فرنسـا؛ لكنـه تَلَافَى تـقْلِيد القـانون الفرنسـي الجَيِّـد الـذي يُـوجب التصريح السَّنَوِي بِالمُمتلكات الشخصية.

10) سَـنُّ عُقوبـات رَادِعَـة ضِـدَّ ***جـرائم الرّشـوة*** (Corruption)، ***واستـغلال النـفوذ، والتعَسُّـف في استـعمال السُّـلطة*** (Abus de pouvoir)، ***والكَسْب غير المَشْرُوع*** (Enrichissement illicite)، ***والتهرّب من دفـــع الضـــرائب*** (Fraudes fiscales)، أو ***التَحَايُل*** في أَدَاء الضرائب.

11) سَـنُّ عُقُوبـات رَادِعَـة ضِـدّ الفَاسِـدين والمُـفْسِدين. والتَنْصِيص في هذا القانون على أن عقوبة الفَاسِدين، وَالمُرْتَشِين، ونَاهِبِـي المـال العـام، والمُسْـتَحْوِذين على مُمْتَلَكَـاتٍ عُمُومِيـة، لَا تَنْحَصِـرُ فقـط في ***الغَرَامَـة المَالية*** (مثلمـا هـو الحـال الآن)، وإنمـا تَشْمَلُ أيضًا عُقوبات ***استـرجاع كلّ الثَـرَوَات المَنْهُوبـة***، وَلَـوْ عـبر ***الحَجْز التَامّ عَلى كُلّ المُمْتَلَكَات*** الخُصوصـية لِلمُتَّهَم المُتَـابَع، أو المُـدَان، والتَـدْقِيق في أُصُـول مُمتلكـات أقربائـه؛ بِالإضـافة إلى عُـقُـوبَة ***الحبس النَّافِذ*** خلال مُدّة تتـراوح بين 3 و 20 سنة، وذلك حسـب حجم الجَـرائم المُرتـكبة، وحسـب خُطُـورة خِيَّانَـة الأَمَانَـة العامّة؛ وَبِالإضافة إلى عُـقُوبَة ***مَنْـع المُجرم المَعـني مِن تَحَمُّل أية مسئولية تـمْـثِـيلِـيَـة، أو عُمُومِيَة، على مَدى الحياة.***

12) مَنْـع ***أجـــور ومـــداخيل المُنتخَـــبين***، والمُمَثّلين (في الهَيْئَات التـمْثِيلِيَة المُنْتَخَبَـة) من أن تتجـاوز ضِـعْفَيْ الحَـدّ الأدنى القانوني للأجور (Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti, SMIG)، لكي لَا يُصـبح مُبَـرِّر التسـابق على التـرَشُّح لِلمناصـب التـمثيلية (مثل البرلمـان والجماعـات) هـو الاسـتفادة مِن المَدَاخِيل، أو مِن الامتـيازات التي تُتـيحُهَا هذه المناصب. ولكي تكون ***مهمّة تـمثيل***

السّكان بمثابة نِضَال، وتضحية شخصية، من أجل خدمة الشعب، ***وليس وسيلة لِلإِغْتِنَاء الشخصي غير المَشْرُوع***.

13) مَنْع ***أُجُور وَمَدَاخِيل كُلّ الموظّفين***، والأُطُر، والمسئولين، العاملين في مُختلف أجهزة الدولة، من أن تتجاوز ثَلَاثَة مَرّات الحد الأدنى القانوني للأجور (SMIG)، ***لكي تُصْبِحَ الوظائف في أجهزة الدولة بمثابة نِضَال، وَبِمَثَابَة تَضْحِيَة شخصية، تهدف إلى خدمة الشعب، وليس وسيلة لِلإِغْتِنَاء الشخصي السّريع***، عَبر نَهْب الشعب. ويتوجّب على كلّ الأشخاص الذين يعارضون هذا القانون، والذين يبحثون عن وسائل لِلإِغْتِنَاء الشخصي السَّهْل والسَّرِيع، أن يبتعدوا عن الاشتغال في وَظَائِيف في أجهزة الدولة، وأن يتوجّهوا إلى الأنشطة الموجودة في مَيَادِين الاقتصاد الرأسمالي الخُصُوصِي.

وَمِمَّا لَا شَكَّ فيه، أن النظام السياسي القائم، وخُدَّامُه الأوفياء، سيرفضون مشاريع هذه القوانين[10]. لأن هذا النظام السياسي مَبْنِيٌّ بِالضَّبط على أساس هذه الجيوش من "النُّخَب"، و"الأَعْيَان" المُفْتَرِسِين، الذين يُقَايِضُون ***وَلَاءَهُم*** للنظام السياسي القائم، ***مُقَابِل السَّمَاح لهم بالاغتناء الشخصي غير المشروع***، وَمُقَابِل

---

(10) في شهر ديسمبر 2015، صرّح السيد علي الرام، مدير قطب الشؤون القانونية بِـ ***"الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة"***، إنَّ قانون التصريح بالممتلكات، الذي بدأ تفعيله في سنة 2007، لمْ يُوقِفْ الْإِثْرَاء غَير المشروع، لأن ***القانون الجنائي المغربي*** لا يُعاقبُ على جرائم الإثراء غير المشروع. وأضاف أن ***الوزراء، والبرلمانيين، لا يخضعون لِمُرَاقَبَة "المجلس الأعلى للحسابات"***.

اِسْتِـفَادَتِهم من ***الإفْلَات مِن المُرَاقَبَـة، ومِن المُحَاسَـبَة، وَمِن العِقَـاب.*** وَيَعْـرِف المُواطنـون أن الأشـخاص الغَشّاشـين، والانتهـازيين، المُسْـتَلَبين بِجَمْـع المَـال، أَلِـفُوا التَسَـرُّبَ إلى مؤسّسات الدولة، واحتلال مناصب المسؤولية فيها، واستغلال النفُوذ الإداري، وَيُقَرِّرُون هُم أَنـفُسُهُم حَجْمَ أُجُورِهِم الخُصُوصِيَة. وَاعْتَادُوا كذلك على استغلال مناصبهم في أجهزة الدولة، بِهَدَف نَهْب الثَّرَوَات العُمُومِيَة، وَبِهَدَف تَنمية مُمْتَلَكَاتِهِم الخُصوصية، وذلك على حِسَاب الشعب المُسْتَغَل (بِفتح الغين).

وَمُعْضِلَة المُجتمع الرأسمالي الحَاضِر هي التالية: هل النّخب الحَالية، المُتَحَكِّمَة في أجهزة الدولة، وَالتي تعيشُ وَتغْتَنِي بِاسْتِغْلَال نفُوذِهَا، وَبِالغِشّ، وَبالتَحَايُل، والاختلاس، والسَّطْو، والنَّهْب، والاِفْتِرَاس، هل تقدر حَقًّا هذه النُخَب الانتهازية على وَضع وَتَطبيق قوانين مُضَادَّة لِلْغِشّ، وَمُعَاقِبَة لِلْغَشَّاشِين؟ هذا التغْيير مُستحيل. وَلَا تَقْدِرُ على إنْجازه سوى الثورة الاشتراكية. حيث أنه مِن الوَهْم الاعتقاد بإمكانية القضاء التام على الغِشّ، والتَحَايُل، والفَسَاد، والنَهْب، والسَّطْو، والاِغْتِنَاء غير المَشْرُوع، في إطار النظام الرأسمالي.

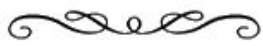

8) مَا الجَدِيد فـي تَـجَارِب إِنْـتَاج النُّـخَب بِالـمَغْرِب

الجديد في ***إنتاج النخب*** بالمغرب يتكوّن من ***عدّة جوانب:***

8,1 ـ بعـد اسـتـقلال المغـرب في سـنة 1956 م، كـانت **أحـزاب الحركـة الوطنيـة**، وَلَـوْ المُعارضـة، تسـاهم بقـدر هـام في **إنتاج النخب** السياسية التي تستعملها الدولـة. لكن منـذ سـنوات 1970 م، بعدما احتدّت التناقضـات بين الملـك المسـتبد الحسـن الثـاني وأحـزاب المعارضـة، أصـبحت هـذه الأحـزاب الوطنيـة مغضوب عليها، أو منبوذة. وشرع النظام السياسي، فيما بعـد، في تشجيع بعض الأشخاص المقربين منه لكي *يَخْلُقُوا* **أحزابا مُناصرة للنظـام السياسي** (منهـا مثلاً أحـزاب: «جبهـة الـدفاع عن المؤسّـسات الدسـتورية»، و«التجمّع الوطـني للأحـرار»، و«الحركـة الشـعبية»، و«الاتحـاد الدسـتوري»، إلى آخـره). وأصـبح النظـام السياسي **يستـقطب جزءًا هامـا من النخب** (التـي قـد يحتاجهـا) ***من داخل هـذه الأحـزاب "المخزنيـة" الجديـدة المُوَاليـة للنظـام السياسي.***

8,2 ـ ومنذ قرابة سنوات 1990 م، تـرَسَّخَت تَحَوُّلَات كَيفية داخـل الأحـزاب المُنحـدرة من الحركـة الوطنيـة (مثـل «حـزب الاسـتـقلال»، و«حـزب الاتحـاد الاشتـراكي»، و«حـزب التـقدّم

والاشتراكية»، إلى آخره). حيث تلاشت داخل هذه الأحزاب المبادئ الثورية، أو التقدّمية، أو الإصلاحية. واضمحلّت فيها القيم الأخلاقية. وتنامت فيها الميول الاِنْتِفَاعِيَة. وانتشرت داخلها الطموحات الوصولية أو الانتهازية. **وغدت نخب هذه الأحزاب تشبه نخب الدولة.** فأصبحت هذه الأحزاب (المُنحدرة من الحركة الوطنية) لا تختلف في جوهرها عن الأحزاب «الإدارية» أو «المَخْزَنِيَّة». وغدت كلّها تعَبِّر بشكل صريح عن «التزامها الكامل والمطلق بالمشروع السياسي والاقتصادي والديمقراطي الذي يحمله جلالة الملك». وتعبّر هذه الأحزاب على أن زعيمها السياسي الملهم، والأوحد، هو الملك. وتساند آلِيًّا هذه الأحزاب كل التوجيهات، والمشاريع، والمخطّطات، التي يُعلنها الملك، أو التي تُنْسَب إليه، بدون أي نقاش، ولا فحص، ولا تحفّظ، ولا نقد، ولا إغناء. ولا تختلف مع الملك سوى حول مدى جدوى خلق حزب جديد هو «حزب الأصالة والمعاصرة»، لأن هذا الحزب ينافس مجمل الأحزاب الأخرى القديمة. وتزعم هذه الأحزاب (المُنحدرة من الحركة الوطنية) أنها هي وحدها كَافِيَة لِخِدْمَة النظام السياسي على أحسن ما يُرام.

8,3 ـ وبعد سنوات 2000 م، أدركت السلطة السياسية المركزية عَيَاءَ، أو ***تَرَهُّل، أو تَجَاوُز، مُعظم الأحزاب "المَخْزَنِيَّة" القديمة*** (مثل «حزب الحركة الشعبية»، و«حزب الاتحاد الدستوري»، و«حزب التجمع الوطني للأحرار»، إلى آخره). وحتى الأحزاب المُنحدرة من الحركة الوطنية (مثل «حزب الاستقلال»،

وحـزب «الاتحـاد الاشتـراكي»، و«حـزب التـقدّم والاشتـراكية»، **شاخت هي أيضا، وغـدى من قبيـل المجازفـة التـعويل عليهـا.** حيث فقدت تلك الأحزاب (وكذلك زعماءها ومسئولوها) مجمل ما كان لديها من صفات جذّابة، سواءً على المستوى السياسي، أم الشعبي، أم الفكري، أم الأخلاقي، أم الثـقافي. وخسرت حتى ما كان لها من تعاطف قليل داخل أوساط الشعب. فَحَثَّت السلطة السياسـية بعض أنصـارها على ***تكـوين حـزب مخـزني من نـوع جديـد*** (***هـو «حـزب الأصـالة والمعاصـرة»***)، بعقليـة مخالفـة، وبأساليب مغايرة. وكان في البداية قائد عمليـة بنـاء هـذا الحـزب هو صديق الملك (السيد فـؤاد علي الهمـة). وقـد خلـق تكـوين هـذا الحـزب فرصًـا جديـدة وهائلـة لِصُـعود شخصـيات جديـدة إلى "النّخب". وتتـميّز هـذه الشخصـيات بطموحهـا إلى التـقرّب من السـلطة السياسـية. وانـدمج في هـذا الحـزب الجديـد أربعـة (4) أحـزاب صـغيرة. **فَاقْتـرَنَ بنـاء هـذا الحـزب بِصُـعود أعيـان، وشخصيات، شابّة، وجديدة، إلى النّخب السياسية.**

وقُبيـل انتخابـات نونـبر 2011 م، تكـوّن تحـالف حـزبي حـول «حزب الأصالة والمعاصرة». وشـمل هـذا التحـالف ثمانيـة أحـزاب (وهـو رقم قياسـي في تـاريخ التحالفـات الحزبيـة بـالمغرب). لكن الفوز المفاجئ لِـ «حـزب العدالـة والتنميـة» الإسـلامي الأصـولي في هذه الانتخابات سَرَّعَ بِحلّ هذا التحالف الحزبي.

8,4 ـ ومنذ انتخابات 7 شتنبر 2007 م، ثم انتخابات 2009 م، غدى مُؤَكَّدًا لدى السلطة السياسية أن *تصاعد شعبية حزب إسلامي أصولي* (هو «حزب العدالة والتنمية») في الانتخابات، أصبح ظاهرة *لا يمكن تلافيها* في الفترة التاريخية الحالية. ويعتبر ملاحظون أن حزب «جماعة العدل والإحسان»، وهو أيضا حزب إسلامي أصولي، يحظى بتأثير شعبي أقوى من «حزب العدالة والتنمية»، لكنه لا يُشارك في الانتخابات العامّة. ولم تجرؤ السلطة السياسية على تفعيل القانون الذي يمنع تكوين أحزاب على أُسُس دينية. خاصّة وأن النظام السياسي مبني هو أيضا على أُسُس دينية («إمارة المؤمنين»).

والتقطت قيادة «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي الأصولي انزعاج أو تخوّف السلطة السياسية. فبعثت قيادة هذا الحزب إلى السلطة السياسية ما يكفي من "الإشارات" السياسية للتعبير عن استعدادها، وحماسها، لخدمة النظام المَلَكِي القائم. فقبلت السلطة السياسية مُكْرَهَة تجريب مدى ولاء هذا الحزب الإسلامي إلى النظام السياسي القائم. وحاولت تدجينه ودمجه داخل هذا النظام السياسي، مثلما فعلت مع الأحزاب التي سبقته. ***وإلى حدّ الآن، لم تجد السلطة السياسية أية صعوبة في ترويض أطر هذا الحزب الإسلامي الأصولي.***

8,5 ـ اقترن وصول «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي الأصولي إلى الحكومة، عبر انتخابات سنة 2011 م، *بارتقاء شبكة واسعة وجديدة من مسئوليه وأطره إلى مراتب "النّخب"* (في

الوزارات، والبرلمان، والجماعات المحلية، والتعليم، والصِحَّة، وإدارات الدولة).

وازدادت تكاثرًا نُخب هذا الحزب في انتخابات 2015 م. وتنحدر غالبية أطر «حزب العدالة والتنمية» من طبقة المُسْتغِلّين (بكسر الغين) الصّغار، ومن طبقة الذين لاَ يَسْتغِلّون ولا يُسْتغَلّون[11]. وتتكوّن نسبة كبيرة من قواعد هذا الحزب من *عائلات حديثة العهد بالهجرة من البادية إلى المدينة (وذلك بجيلين أو أقل). ومعظم أنصار الأحزاب الإسلامية الأصولية هم «مُعَرَّبُون»، أي أنهم يعرفون اللغة العربية، ولا يتقنون أية لغة أجنبية تساعدهم على الاطلاع على الثقافات الأجنبية، أو العالمية، أو الإنسانية. وقد يكون هذا الإرث الثقافي الفلاحي، أو البدوي، أو المحصور في التراث العربي القديم، هو العنصر الذي يُفسّر قوّة تعلّق أنصار الأحزاب الإسلامية بالأيديولوجية الإسلامية الأصولية.*

وعلى خلاف المظاهر، لم تأت أطر ونخب «حزب العدالة والتنمية» الإسلامي الأصولي بأفكار سياسية جديدة. ولا بأساليب نضالية من نوع جديد. ولا تحمل برنامجا مُجتمعيا جديدا. وإنما هذا الحزب هو مَهْوُوس بالدّين الإسلامي، ويريد الدِّفَاع عن الإسلام، ويهدف فقط إلى إخضاع السياسة للدّين الإسلامي، ويريد أَسْلَمَة الدولة، وأَسْلَمَة المُجتمع. ويستغلّ التخلّف الثقافي لدى

(11) أنظر كتاب "طبقات المجتمع"، عبد الرحمان النوضة، على المدونة: http://LivresChauds.Wordpress.Com.

الشعب، ويستفيد من هَيْمَنَة الأَيْدِيُولُوجِيَة الدينية على عُقول الجماهير.

وترتبط ظاهرة صعود شعبية الأحزاب الإسلامية الأصولية بظاهرة ضُعف أو تخلّف أحزاب اليسار. لأن أُطُر وَنُخَب أحزاب اليسار انزلقت هي أيضا نحو الرَّتَابَة، أو الرّداءة[12]. وإلى حدّ الآن، لا تعرف قوى اليسار كيف تتخلّص من ضعفها.

لكن تطبيع علاقة الدولة مع "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي الأصولي لا زال حذرا، أو محدودًا. وقد مَكَّنَت شعبيةُ هذا الحزب الإسلامي الحكومةَ من تمرير بعض الإصلاحات الاقتصادية المؤلمة بالنسبة للجماهير الشعبية. حيث أن هذه الإصلاحات (التي مَرَّرَتْهَا الحكومة الإسلامية) تَنقُصُ من القدرة الشرائية للعائلات الشعبية. ولا أحد يستطيع التنبؤ بما يمكن أن يحدث في مستقبل العلاقة بين هذا الحزب الإسلامي والسلطة السياسية.

8,6 ـ والجديد في إنتاج النّخب بالمغرب، من الزاوية الطبقية (classes sociales)، هو أن طبقة المُسْتغِلّين (بكسر الغين) الكبار، وطبقة المُسْتغِلّين (بكسر الغين) المتوسّطين، لم تعُودَا هما المنبع الوحيد لإنتاج النّخب، بل اِنْضَافَت إليهما فئات طبقية أخرى صاعدة، منها بالضّبط تلك القواعد (المذكورة سابقًا) التي هي قواعد للأحزاب الإسلامية الأصولية.

---

(12) أنظر كتاب : رحمان النوضة، " نقد أحزاب اليسار بالمغرب"، نشر 2012، الصفحات 224، الصيغة 55ـ pdf. ويمكن تحميله من مُدَوَّنَة الكاتب الإلكترونية.

8,7 ـ والجديد أيضا في إنتاج النخب بالمغرب، من الزاوية الجهوية (région)، هو أنه، من قبل، كان وُلُوجُ النّخب يستوجب العيش أو الاشتغال في محور مدينتي الدار البيضاء – الرّباط. أما اليوم، فقد غدى التوفّر على أصل من منطقتي الصحراء، أو «الرّيف» في شمال المغرب، حَظًّا مُساعدًا، أو ورقة رابحة، لدخول فئة النّخب.

ومنذ أن اهتمّ النظام السياسي *بقضية الصحراء الغربية* في سنة 1975 م، والتي تطوّرت فيها حركة انفصالية مدعومة من طرف ليبيا ثم الجزائر، نشأ *مكوّن جديد ومهم من أصل صحراوي داخل تركيبة النّخب بالمغرب*. وكعادته في تعامله مع مجموع السّكان، عامل النظام السياسي الصحراويين بأسلوبه المعهود. أي: إمّا الجزرة، وإمّا العصى. وكان النظام السياسي يُنفق سنويّا على الصحراء ما يقرب من 10 مليار درهم[13]، أي ما يتراوح بين 5 و 10 في المئة من الإنتاج الدّاخلي الخام للبلاد. وهي نفقات ضخمة جدّا. وهذه الأموال هي بالضرورة منقوصة من ميزانيات الخدمات الاجتماعية لباقي سكان البلاد. وأغدق النظام السياسي في العطاء على الأعيان الصحراويين، وشيوخ القبائل، وعلى المنسحبين من جبهة «البوليزاريو». ومنحهم الوظائف العليا، والأجور السّخية، والعقارات، والتجهيزات، وفرص الاغتناء السّريع، وامتيازات اقتصاد الرّيع. ولا تتفوّق هذه النخب

(13) السيد مكّي زواوي، في برنامج "ستّون دقيقة للفهم"، 8 أكتوبر 2015، القناة التلفزية ميدي1.

الصحراوية سوى بكونها من أصل صحراوي، وبكونها موالية للنظام السياسي.

والغريب، هو أنه، منذ سنوات 2000 م، أي منذ أن رصدت أجهزة المخابرات تكاثر حركات شبه سرّية، ذات توجّه انفصالي، في منطقة «الرّيف» في شمال المغرب، كرّر النظام السياسي نفس المنهج السابق الذي تعامل به مع الانفصاليين في الصحراء، وإن كان بحجم أقل بكثير ممّا حدث في الصحراء. حيث أسرع إلى *استقطاب نخب محلية*، يُفترض فيها أن لها أتباعًا محلّيين، ومنحها هي أيضا بعض الوظائف العليا، وفرص الاغتناء السّريع، وامتيازات اقتصاد الرّيع، وبادر إلى إطلاق مشاريع تجهيزات هيكلية لتنشيط الاقتصاد المحلي. *فَتقَوَّى وتوسّع داخل تركيبة النّخب بالمغرب المكوّن المنحدر من منطقة «الرّيف» في شمال المغرب*. كأن النظام السياسي بالمغرب لا يستجيب لطلبات إلاّ من له القُدرة على إيذاء (capacité de nuisance) هذا النظام السياسي. الشيء الذي قد يُشجّع سكّان مناطق المغرب الأخرى، التي لا زالت منسية أو مهملة، على اتّباع سبيل مُماثل لسكّان الصحراء، أو لِسكّان «الرّيف». كما يمكن أن يُـؤَدّيَ هذا السُّلوك للدولة إلى تشجيع تنامي بوادر "طائفية جهوية" في المغرب. بينما كان الحلّ المنشود هو أن يكون النظام السياسي ديمقراطيا، وأن يتعامل بشكل ديمقراطي، وَمُحَايِد، وَعَادل، مع مُجمل المناطق أو الأقاليم، بدون انحياز، ولا تفضيل، ولا زبونية (clientélisme). والجذير بالتّذكير، أن منطقة

«الرّيـف» ليسـت كلّهـا فقـيرة، بـل فيهـا أمـوال لا بـأس بها[14]، وينـقصها على الخصـوص ثـقافة اسـتثمار الأمـوال المتـوفرة في مشاريع صناعية، أو فلاحية، أو خدماتية، تَكُون مَدْرُوسَة وَمُنتجة.

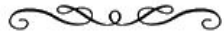

(14) يأتي حجم ودائع البنوك في منطقة «الرّيف» في شمال المغرب في المرتبة الثانية بعد الودائع البنكية في منطقة مدينة الدار البيضاء، والتي هي أكبر مركز اقتصادي في المغرب.

9) كَيْفَ تَتعَامَلَ الدَوْلَة مَع النُّخَب المُنَاصِرَة لَهَا

منذ عُقُود متوالية، لم يتغيّر كثيرا منهج تعامل الدولة مع النخب المُجنّدة لخدمتها. وهذا المنهج هو: اِشْتِرَاط الوَلَاء المطلق للنظام السياسي القائم، مُقابل اِمْتِيَازَات وَفُرَص للاغتناء الشخصي (الشرعي وغير الشرعي)، مع إمكانيات أو ضَمَانَات لِلْإِفْلَات من العِقَاب.

وإذا كانت بعض نخب الأحزاب الإسلامية لَا تدخل في هذه اللّعبة القديمة، فمعنى ذلك أن العلاقة بين هذه الأحزاب الإسلامية والنظام السياسي قد تتعرّض في المستقبل لتقلّبات مفاجئة. لأن النظام السياسي لا يقبل وجود أية شرعية سياسية أخرى في البلاد (سواءً كانت ذات طَبيعة سيّاسية، أم دينية، أم شعبية، أم أخلاقية) غير شرعيته الخاصّة. لكن التجربة الحديثة، وعلى خلاف الخطاب الأيديولوجي الرَّسمي لِـ «حزب العدالة والتنمية»، تُبَيّن أن أُطُر هذا الحزب لا يقلّون عن غيرهم وَلَعًا، واجتذابًا، تُجاه السُّلطة، والجَاه، والمَال، والثَّرْوَة. خاصة وأن أعضاء هذا الحزب، مثلهم مثل باقي أعضاء الأحزاب الأخرى، يفتقرون إلى مبادئ ثابتة، ولا يتوفّرون على خط سياسي واضح

ومستـقر، ولا يحملـون برنامجـا مجتـمعيا قَـارًّا، وإنمـا يكتـفون بممارسة الواقعية (pragmatisme)، أو الانتهازية.

وما دَامَت ***وسائل الإعلام العمومية*** التي تحتكرها الدولة (مثل التلفزات، والإذاعـات، والجرائـد، والمواقـع الإلكتـرونية، إلى آخـره) تَـدْعُو، وَتَسْـتَجْوِبُ، فقـط شخصـيات من النّخب المعروفـة بِكَونِهَا مُحافظة، أو مُنَاصَـرَتِها للنظـام السياسي القـائم، فـإن هـذه الوسـائل الإعلاميـة سـتبقى غَارقـة في ***مُسـتوى فِـكري مُتخلّـف. وَسَـتَظَلُّ ذَات مَضْـمُون ثـقافي، فَـقِير، وَرَدِئ، وَسَـتَمْـكُثُ هـذه الوسـائل الإعلاميـة خَاضـعة لِهَيْمَنَـة الـرأي السياسـي الرَّسْـمي الواحد*** (***pensée unique***).

10) نَـقْد عَـقْـل النُّـخَـب فـي الـمَغْرب

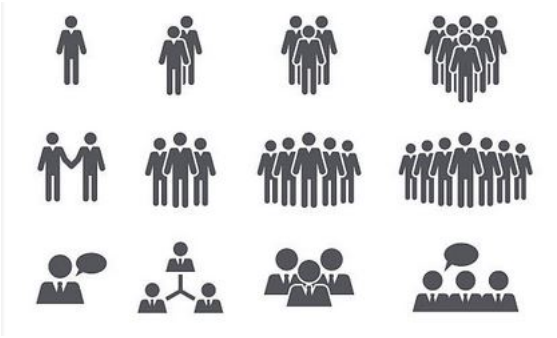

من **مِــ *ميزَات أفــراد النُخَب*** أنهم يَـــعْتَزُّون بِأَشْخَاصِـــهِم، وَيُفْـرِطُون في ثِقَـتِهِم في أَنفُسِهَم. بَل يعتقدون (في سِرّ بَـاطِنِهِم) أنهم وحدهم كائنات بَشَرِيَة خَاصَّة، أو مُمْتَازَة، أو خَارِقَـة لِلْعَـادة. وَيَظُنُّون (في داخل أنفسهم) أنهم يَتَـفَوَّقُون على بقيـة المُوَاطِنِينن في مُجمـل المَيَـادِين. وَيَتَوَهَّمُـون أنهم يُـثْـقِـنُـون المَنْطِـق الـذي تَشْتَغِلُ به عُـقُـولُهُم. ويسـتخدمون «***حُجَّة السُّـلْطَة***» (argument d'autorité). حيثُ يَعْـتَـقِـدُون أن الشخص الذي هُـو أَعْلَى مَرْتَبَـةً في هَرَم السُلُطَات، أو في هَرَم الطَبَـقَات المُجتمعية، هُو دَائِمًا على حَـقّ، أَيْ أَنّهُ أكثرُ صَـوَابًا بِالمُـقَارَنَة مَعَ الأشخاص الذين هُم أَقَـلُّ مَرْتَبَةً في هذا الهَرَم المُجتمعي المذكور. وَيَظُنُّون أن آراء الشخص المَسْـئُول، أو المُسَـيّر، أو القَائِد، هي دائمًا أكثرُ عَـقْـلًا، وَمَنْطِـقًـا،

وَسَدَادًا، وَحِكْمَةً، وَخِبْرَةً، وَعَدْلًا، بالمقارنة مع آراء الأشخاص المُسَيَّرين أو المَقُودين. وَيَجْزِمُون أنهم يَرَوْا وَاقِعَ المُجتمع كما هُو، لكنهم لَا يَرُوْا في الوَاقِع سِوَى مَا يَعْتَقِدُون أنه هُو المَوْجُود.

وفي المُناقشات، وخاصة منها تلك الحِوارات التي تَكُون ذَات أَبْعَاد مُجتمعية، أو سياسية، يَفْتَرِضُ دائمًا أفراد النُخَب أنهم على حَقٍّ ضِدَّ أي شخص يُخَالِفُهم في الرَّأْي. ويرفضون الشَكَّ في، أو يُحْجِمُون عن الاِحْتِيَّاط مِنْ، مَا يؤمنون به. لكن أفراد النُخَب لَا يُدْرِكُون أنهم يجهلون «***قَانُون الصَّوَاب في المَنْطِق***». حيثُ يَنْسَى أفراد النُخَب، أنه ***لا يُمْكِن لِأَيّ شخص أن يكون على حق بشكل مُطْلَق. وحيثُ أنه لا يُمكن لأيّ شخص أن يكون مُحِقًّا (أو مُخطئًا)، إِلَّا وِفْقًا لِمَنْظُومَة مَرْجِعِيَّة (référentiel) فِكْرِيَة أو نَظَرِيَّة مُحَدَّدَة***. وَمَنْ هُو على حَقٍّ، طِبْقًا لِمنظومة مَرْجِعِيَة مُحَدَّدَة، سيكون مُخْطِئًا وِفْقًا لِمَنْظُومَة مَرْجِعِيَة مُخَالِفَة. أي أن الصَوَاب هو نِسْبِيٌّ، وذلك نِسْبَةً لِمَرْجِع مُعَيَّن (خاصة في مُجتمع طَبَقِي، يَتَطَوَّر من مُجتمع شِبْه إِقْطَاعِي إلى مُجتمع رَأْسَمَالِي تَبَعِي، مثلما هو وَضْعُ مُجتمعنا الحالي).

وكلّ شخص (أو جماعة، أو مُؤَسَّسَة) يَعْمَل بِمَرْجِعِية فكرية مُصَابَة بِمَعَارِف نَاقِصَة، أو بِمَنَاهِج خَاطِئَة، أو بِمُعْتَقَدَات مَغْلُوطَة، فإنّ أفكاره، أو اِقْتِرَاحَاتِه، أو سُلُوكِيَّاته، أو اِنْجَازَاتِه، سَتَكُون هي أيضًا نَاقِصَة، أو بَاطِلَة، أو فَاسِدَة، أو فَاشِلَة، وذلك نتيجةً لتلك المَرْجِعِيَّة المُستَهْتِرَة التي يَعْمَلُ بها.

وهكذا، كُلَّمَا وُجِدَ شخصان، يَحْمِلُ كل واحد منهما (في عَقْلِه) مَنْظُومَة مَرْجِعِيَة نظرية مُتَعَارِضَة مَع المَرْجِعِيَة التي

يحملها الشخص الآخر الذي يَتَحَاوَرُ مَعَـه، فإنهما سَيَنْزَلِـقَان في سُوء تَفَـاهُم، وَسَيَعْـجِزَان على الاتّـفاق على نفس الرَّأْي. لأن ما هو صَوَاب لَدَى شخص وِفْقًـا لِلْمَرْجِعِيَـة المُحَدَّدَة التي يُفَكِّـرُ بها، هو خَطَأٌ لَدَى شخص آخر يَعْمَل بِمَنْظُومَة مَرْجِعِيَة مُخَالِفَة. والعكس بالعَكْس.

وإذا اِعْتَبَرْنَا أَزْوَاجًا (couples) من الأشخاص المُتَعَارِضِين في المُجتمع، مثل السَّائِد والمَسُود، أو المُسْتَغِـل والمُسْتَغَـل، أو الغَنِـيّ والفَقِـير، أو المُشْتَغِـل والعَاطِل، أو العَالِم والجَاهِل، أو المُدْمَج في المُجتمع والمُهَمَّش فيه، أو المُتَدَيِّن وَغَيْر المُتَدَيِّن، أو التَـقَدُّمِي والرَّجْـعِي، أو الجَـذْرِي والمُحافِـظ، أو الرَأْسَـمَالِيّ والاشتراكي، إلى آخره، سَنَجِدُ أن أفراد هذه الأَزْوَاج (couples) يَحْتَلُّون مَوَاقِعَ طَبَقِيَـة مُخْتَلِفَـة نِسْبِيًّا، أو يَعْـمَلُون بِمَرْجِعِيَّات فِكْرِيَة مُتَبَايِنَة، أو مُتَفَاوِتَة، أو مُتَنَاقِضَة.

وَأَفْرَاد النُخَب، باعتبارهم مُقَـرَّبين طَبَقِـيًّا مِن أفراد الطبقة السَّـائِدَة، أو مُسَـخَّرين لِخِـدْمَتِهِم، فَـإِنّهم، في مُعظم الحـالات، يُفَكِّرُون وَيُحِسُّون مِثلَ أفراد هذه الطبقة السّائدة، وَلَو أنهم هُم أنفسهم ليسوا بالضّرورة سَائِدِين، وَلَا مُسْتَغِلّين.

أَمَّا التَفْـكِير (في القضـايا السياسـية، أو المُجتمعيـة) بِمَنْهَج مَوْضُوعِي، وَمُحَايِد، وَمُسْتَقِلّ عن كل مَرْجِعِيَة فِكْرِيَة شَخصية، أو ذَاتِيَـة، أو خُصُوصِيَة، فَهُوَ ليس في مُتَنَاوَل عَامَّة البَشَـر. لأن كـلّ شخص بشري يَنْطَلِق في تَفْكِيره مِنْ ذَاتِه، أو من عَائِلَتِه، أن من قَبِيلَتِه، أو مِن طَبَقَـتِه المُجتمعية، أو مِن أُمَّتِهِ.

وَمَا دَام المواطنون يَتَمَوْقَعُون في مَوَاقِع طَبَقِيَة مُخْتَلِفَة في التَرَاتُبِيَة المُجتمعية، فالاحتمال الأكبر هو أن مَرْجِعِيَاتهم الفِكْرِية ستكون مُتَفَاوِتَة، أو مُخْتَلِفَة. وَتَبَعًا لِذَلِك، ستكون كذلك أفكارهم، أو آرائهم، أو مُعْتَقَدَاتُهم، أو سُلُوكِيَّاتهم، مُتَفَاوِتَة، أو مُتَبَاعِدَة، أو مُتَنَاقِضَة، أو مُتَصَارِعَة.

فَلَا يُمكِن تَقْرِيب آرَاء المُواطنين دُون تَقْرِيب مَرْجِعِيَّاتهم الفكرية. وَلَا يُمكن تَقْرِيب مَرْجِعِيَّاتهم الفكرية دُون العَمَل على تَقْرِيب أَوْضَاعِهم الطَبَقِيَة، أو المُجْتَمَعِيَة.

وهو ما لَا يُدْرِكُه، أو لَا يَقْبَلُه، أفارد النُخَب السَّائِدَة، أو النُخَب المناصرة لِلطَّبَقَة السَّائِدة. ولماذا ؟ لأن أَنَانِيَتَهُم تجعلهم يُفَضِّلُون خِدْمَة مَصَالحهم الخُصُوصية على خِدْمَة المَصَالِح المُشْتَرَكَة، أو المُجتمعية.

وعلى مستوى التَوَاصُل المُجتمعي، أو على مُستوى المُمارسة الثَقَافِيَة، يَكُون من بين واجبات أفراد النّخب، أن يُسَاهِمُوا في تَنْوِير وَتَثْقِيف جماهير شعبهم، عبر اقتسام معارفهم، وعبر تعميم خِبَرَاتِهِم، لِإِيصال أكبر جزء مُمكن مِنْ جماهير الشعب إلى أرقى مستوى في المعرفة العلمية، والوعي السياسي، والقُدرة على المُسَاهَمَة في الانتاج المُجتمعي.

وحسب الفترات التاريخية، يمكن لِأَفْرَاد النُّخَب أن تقوم بدور تثقيفي، أو تقدّمي، أو تَنْوِيرِي. كما يمكنها أن تقوم بدور مُحافظ، أو مُخادع، يُنَوِّمُ جماهير الشعب، أو يُسَهِّلُ مُغَالَطَتَهَا، أو تَرْوِيضَهَا، أو إِخْضَاعَهَا، أو اِسْتِغْلَالَهَا. ويحدث عبر التاريخ الدور الثاني المُنَوِّم، أكثر مِمَّا يحدث الدور الأوّل التَنْوِيرِي.

ومن الممكن أن يتحوّل جزء هام من "النّخب" إلى نقيضه. حيث يُصبح هذا الجزء مُسَخَّرًا من طرف الطبقة السّائدة من أجل تبليد الشعب، أو قَمْعِهِ، أو تَدْوِيخِه، أو تسهيل إِخْضَاعِه واستغلاله.

وفي كلّ مجتمع، إذا كان العقل الذي تَشتغل به غَالِبيَة المواطنين ضعيفًا، أو ناقصًا، أو مِثَالِيًّا، أو متخلّفًا، أو رديئًا، أو طُوبَاوِيًّا، فذلك يرجع على الخصوص إلى الدّور النَاقِص، أو السّلبي، أو الانتهازي، أو المُسْتَلَب (aliénant)، الذي تقوم به النّخب. وإذا كان العقل الذي تَشتغل به غَالِبيَة المواطنين سليمًا، أو متقدّمًا، أو عِلْمِيًّا، أو ثَاقِبًا، فذلك يرجع أيضا، وبقدر كبير، إلى الدّور التنويري، أو التحرّري، أو الثوري، الذي يَضْطَلِعُ به جُزْءٌ هَامٌّ مِن النُّخَب.

قد تبدو مسألة ***عَقْل النّخب*** للبعض كأنها فقط قضية نَظَرِيَّة، أو قَضِيَة مَعْرِفَة، أو تكوين، أو ثقافة، أو أخلاق، وليست قَضِيَة قِيَم اِقْتِصَادِيَة، أو ثَرَوَات، أو سِلَع، أو قضية مَكَاسِبَ مَادّيَة. لكن إذا فكّرنا في انعكاسات مسألة عقل النُخَب، أو في امتداداتها، في مختلف مجالات الإنتاج، والتَوْزِيع، والتِجَارَة، والاستهلاك، سندرك أن أيّ نَقْص في جودة عقل النّخب، سينتج عنه بالضّرورة نقص هائل في كَمّ، وفي كَيْف، "الإنتاج الداخلي الخام (PIB)" للبلاد. وهذا النقص سَيُقَدَّرُ بأموال طائلة. بِمَعنى أن مسألة عقل النُخَب، ليست فقط قضية نظرية، أو فكرية، وَإِنَّمَا هي أيضًا قضية إنتاج، وَمَادّة، وَثَرَوات، وَرَفَاه. وَفي الحَالَة

المُـعَاكِسَة قَـدْ تَتَحَـوَّلُ قَضِـيَّة عَـقْـل النُّخَب إلى قضـية قُصُـور مُجتمعي، أو تَخَلُّف، أو فقر، أو مُعَانَاة.

وفي المغـرب، يُنْبِـئُ العقـل الـذي تشتـغل بـه النخب بِعـدة مشاكل. وتتشابه في هـذا المجـال نُخب المغـرب مـع نخب معظم البلدان المُسلمة، أو الناطقة باللغة العربية :

والمشـكل الأول لَـدَى أفـراد النّخب، هـو أنهم بِـدَائِيّين (primitifs)، أَيْ ضَعِيفِـي العَقْـل السياسي[15]، وَلَـوْ أن جُـزْءًا منهم يعيشـون في أَرْقَـى دَرَجَات الرَّفَاه الاستهلاكية (consumérisme) الرَّأْسَمَالِيَة. حيث يَـعِيشُون بشكل فَرْدَانِـي أَنَانِـي، وَيَنْكُـرُون، أو يَتَجَاهلون، الشّعْـبَ المُحَدَّد الـذي يَـعِيشُون في إِطَارِه. وَيَتَنَاسَوْن أنّ مَصِـيرَهم الشخصـي (كَـأَفْرَاد نُخَب) سـيكون حَتْمًـا جُـزْءًا من مَصِير مُجتمعهم، وجزءًا من مصير شعبهم، سَوَاءً كان هذا المَصِير حَسَنًا أم سَيِّـئًا، هَادِئًا أم مَأْسَاوِيًّا.

---

(15) في شهر نونبر 2015، أثناء محاضرة ألقاها السيد محمد بن سعيد آيت يدر، أحد قدماء قادة جيش التحرير بالمغرب، في كلية الحقوق بمدينة المحمدية، تحت عنوان « النّخب الوطنية والفرص الضائعة»، قدّم بن سعيد في محاضرته صورة قاتمة عن تاريخ المغرب. وأوضح أن تاريخ المغرب بين سنتي 1930 و 2011 م، مرورًا من عهد الملك محمد الخامس، إلى الحسن الثاني، إلى محمد السادس، كان كلّه تاريخ سلسلة من «الفرص الضائعة» في العلاقة بين القصر وأحزاب الحركة الوطنية. ورغم أن بن سعيد لم يتجرّأ على نقد النّخب بشكل مباشر وصريح، ولم يستخرج دروسا، فإن خلاصة عرضه تُؤكّد بوضوح: استمرارية تخلّف النّخب السياسية !

وَيَـعرف أفـراد النُخَب كيـف يُـفَكِّـرُون مِنْ مُنْطَلَـق فَـرْدِي (individualiste)، لكنهم لا يَعرفون كيف يُفكّرون بِمنهج مُجتمعي (sociétal) شُـمولي[16]. وَيَسْـهُلُ على أفـراد النُخَب أن يُـفَـكِّرُوا بِمَنْهَج أَنَـانِي، لكنـه يَصْـعُبُ عليهم أن يُـفَـكِّرُوا بِمَنْهج تَضَـامُنِي مُجتمعي. لِأن طُمُوحَهم إلى المِلْكِيَة الخَاصَّة يُصِيبُهُم بالاِسْتِلَاب (aliénation). وَيَنْفُـرُ أفـراد النُخَب من أيّ شَـيْء يَسْـتَوْجِب بَـذْلَ مَجْهُـودَات مُضْـنِيَة. وحتّى إذا أَدْرَك أفـراد النُخَب بعض مَسَـاوِئ مُجتمعهم، أو بعض المَظَـالِم البِنْيَوِيَـة المَوْجُـودة فيـه، فـإنهم لَا يَجْـرُؤُون على الإفصـاح عن أفكـارهم الطَمُوحَـة، أو المُعارضـة، أو النّاقدة. حيث يَخَافُون من تَعَـرُّضِهِم لِلْقَمْع، لِلتَهْمِيش، أو لِخَفْض مُسْـتَوَاهُم المُجتمعي. ولا يـقدر أفـراد النُخَب على الاضـطلاع

(16) في برلمـان المغـرب، قـدم "الفريـق الاشتـراكي" مقتـرح قـانون إلى مكتب مجلس النـواب. ويهـدف هـذا القـانون إلى منـع تـعدد الأجـور والتـعويضات في الهيئـات التـرابية والمهنيـة المُنْتَخَبَـة، وفي المؤسـسات الدستورية، والإدارية. كما يهدف هذا المقترح إلى منع كل من اكتسب صفة تـمثيلية من أن يجمـع بين أجرتـين أو أكـثر، أو تـعويضين أو أكـثر، عنـد مزاولة انتداب، أو وظيفة انتخابية. ويمتد هذا المقترح إلى موظفي الإدارات العمومية الذين يكتسبون صفة تمثيلية، على أن يتلقّى المعني التعويض الذي يختاره بإحدى الصفات التي يستفيد على أساسها. ومعلوم أن تعويضات عدد من المنتخبين تتجاوز في بعض الأحيان الأجور الشهرية للوزراء ومسؤولي الدولة. لكن أغلبية أفراد البرلمان غَلَّبَت مصالحها الأنانية، وصوّتت لصالح الإبقـاء على الاسـتـفادة من مُجْمَـل تلـك التـعويضات المُتعَـدِّدَة. (المهـدي السـجاري، جريـدة "المسـاء"، العدد 3483، ليـوم 8 ينـاير 2018، الصـفحة 5).

بالواجبات الأخلاقية التي تفرضها المُواطنة المُشْتَرَكَة، في مُجتمع مُشترك، تَوَّاق إلى الحُرِّيَة، وَالعَدَالَة، والتآزُر.

والمشكل الثاني لدى أفراد النُخَب هو أنهم يَتَخَيَّلُون أنهم أَشْخَاص أَحْرَار، وَمَسْئُولُون، وَنُبَغَاء، وَكُرَمَاء، وَأَقْوِيَّاء، وَأَشِدَّاء. بَيْنَمَا هُم في الواقع مثل دُمْيَات تَائِهَة، يَتَلَاعَبُ بها النظام السياسي القائم، وَتَتَلَاعَبُ بها كذلك القِوَى الإِمْبِرْيَالِيَات الغَربية، والكِيَّان الإسرائيلي الصَهْيُونِي (في إطار «تَطْبِيع»[17] بَلِيد وَخَائِن). وَيَخْدُم بِإِخْلَاص أفرادُ النُخَب النظامَ السياسيَ القائمَ الذي يُوَظِّفُهُم. وَيَعْمَلُ أفراد النُخَب لِفَائِدَة هذا النظام بِحَمَاس وغَيْرَة فِعْلِيَتَيْن. دُون الاِسْتِمْتَاع بِشَرْطِ المُعَامَلَة بِالمِثْل (clause de réciprocité). لكن أفراد هذه النخب لا يَهْتَمُّون بِحَمَاسَة مُماثلة بِإصلاح المُجتمع، أو بِخِدْمَة حاجيّات الشَّعْب، أو بِتَحْرِيرِه من الجَهل، والقَهْر، والتَخَلُّف، والاِسْتِغْلَال، والاستبداد. وبالتَّالِي، وَبِفِعْل دِينَامِيَة الصراع الطبقي التاريخي، التي تُحَوِّلُ الشَّيْءَ إلى نَقِيضِه، فإن أفارد النُخَب لَن يَقْدِرُوا على الإفلات مِن أَنْ يُصْبِحُوا، هم كذلك، مَسُودِين، وَخَاضِعِين، وَمُسْتَغَلِّين، وَمَقْهُورِين، وَمُهَانِين. وسيكون مصيرهم الحَتْمِي، وَضِدًّا على تَوَهُّمَاتِهم المِثَالِيَة، هو عِيشَةُ مُعَانَاة وُجُودِيَة، مُشَابِهَة نِسْبِيًّا لِلْمُعَانَاة التي يَتَأَلَّمُ فيها أفراد الشعب، نَتِيجَةً لِلْاِسْتِغْلَال،

(17) أُنظر كتاب: رحمان النوضة، نَقْد الصَّهْيُونِيَة، نشر سنة 2017، الصفحات 121، الصيغة 14، pdf. ويمكن تنزيله من : https://livreschauds.wordpress.com/2017/08/07/نقد-الصهيونية/

وِلِلْحِرْمَـــان، وَلِلْاِسْـــتِبْدَاد، وَلِلتَّهْمِيش. لأن غِنَى أفـــراد النُخَب النِسْبِـيّ، لَا يَـقْدِرُ على حِمَـايَتِهِم من الاِحْسَـاس، في سِرّ بَـاطِنِهِم، بِـعَـبَـث حَيَـاتِهِم، وَبِحَقَـارَة اِنْتِهَـازِيَتِهِم، وَبِخَجْلَان خِـدَاعِهِم، الـذي مَارَسُوه وأَخْـفَـوْهُ طِـوَال حَيـاتهم. وَلِأن ثَرَوَاتِهِم المَادّيَـة، لَا تُنْجِيهِم من الشُعُـور بِجُبْنِهِم السياسي المَاضِي كَعَائِـق مُـقْـلِـق، وَمُـزْمِن، حَاصِلٍ في حَنَاجِرِهِم. وَيمكن لِأَفْراد النخب أن يَجدوا عِبَرًا مُـفِـيدة في تَجـارب نُخَب مجتمعـات أُخـرى ناطقـة بالعربيـة مثـل لُبْنـان، وسوريا، والعراق، ومصر، وتـونس، ولِيبيـا، والسـودان، والصـومال، واليمن، الخ، على الخُصوص بين سنوات 2011 و 2020.

والمشكل الثالث لدى النخب، هو أنها تشتغل بعقل فَـرْدَانِي رَأْسَمَالِي، وليس بِعَـقْـل مُجْتَمَـعِي، أو اِشْتِـرَاكِـي. ولا يُـدرك أفـراد النُخَب أن أساس الحضارة، ليس هو فقـط العمـل الفَـرْدَانِي، وَإِنَّمَـا هُو خُصُوصًا العَمَل الجَمَاعِي، أو الاِنْتَاج المُجْتَمَعي. وبـدون تَـرَاكُـم مُجْتَمَعِـــي، وَتَـــارِيخِي، في مَجَـــالَات المَـعْـرِفَـــة، والعُـــلُوم، والتِـقْـنِـــيَّات، والاِنْتَـاج المُجتمعي، وَتَـقَـالِيد التَضَـامُن الإنسـاني، والعَدَالَـــة المُجْتَمَعِيَـــة، لَا يُمكن لِأَيّ مُجتمـــع أن يَـتَـقَـــدَّمَ، أو أن يَسْتَقِلَّ، أو أن يَتَحَـرَّر، أو أن يَتَحَضَّر.

وَتَـعْمَل النُخَب بِعَـقْـل ضعيف، أو رَدِئ، أو اِنْتِهَازِي، أو غـير مُتَـوَازِن، أو غَيْـر مَبْـدَئِي. حيث أنهـا تـعمل بمنطـق الزّبُونيـة (clientélisme) تُجاه السلطة السياسية المركزية (الملـك، أو رئيس الدولـة). فَلا تـقدر على نـقْد، أو تقْـوِيم، خُطَـط، أو مَشَـاريع، أو مُنْجَزَات، أو نَقَـائِص، السلطة السياسـية. كـأن عقـل هـذه النخب يَتَـقَـيَّد تِلْقَائِيًّا بِـ «إجماع وطـني إِجْبَـارِي» في العديـد من القضـايا

الخِلَافِيَـة، أو يَلْتَـزِمُ بِاحْتِـرَام "طَابُوهَـات" (tabous) مُطْلَـقَة، أو يَعْمَـل بِمُـوجِبِ بِـ «خُطُـوط حَمـراء» تُـحَرَّمُ على عَـقْـل النُخَب الاقتـراب منها[18]. فَلا تَجْـرُؤُ هـذه "النّخب" على تجـاوز هـذه الحدود المَمنوعة. ولا تـعرف هـذه "النّخب" أن تـقول سوى «نَعم يَـا مَـوْلَايْ»، ولا تتجـرّأ على قـول «لَا». حـتى ولَـوْ كـانت بعض ممارسات السلطة السياسية أو مشاريعها غير ملائمة، أو طائشة، أو ظالمـة، أو غـير شَـرْعِيَة. وَتَـقْمَعُ هـذه النخب ضَـمِيرَها، وتبتلع لسـانها، ولا تـغامر بقـول «لَا». وَتَرْتَـعِدُ مِن خطـر تَـعَرُّضِهَا لِقَـمْع سِيَّاسِي.

(ومن بين القضـايا التـي تَصَـرَّفَت، أو تَتَصَـرَّفُ، فيهـا السـلطة السياسـية بعقليـة رديئـة، نجـد مثلاً: قضـية الصـحراء؛ وَخـدمات

(18) مثلاً، في قضية الصحراء الغربية، غَدَى واضحا أن الدولة بالمغرب تـمنع أيَّ مـواطن من التـعبير عن مقاربـة مخـالف للمقاربـة الرسـمية للدولـة. ومن بين الـذين تـعرّضوا لقمـع شـرس في هـذا المجـال، نـذكر بعض الأمثلـة المُعَبِّرَة: 1- المِئَات مِن معتـقلي الحركـة الماركسية اللينينيـة الـذين حُوكِمُوا سنة 1977 بأحكام قاسية (السجن بالمؤبّد، أو 30 سنة، أو 20 سنة)، بسبب مساندة بعضهم لمبدأ تقرير المصير. 2- عبد الرحيم بوعبيد، زعيم 'حزب الاتحـاد الاشتـراكي'، الـذي سُـجِن في سـنة 1981 (مـع مسـئولين اثـنين من الحزب)، خلال قرابة سنة، بسبب تحفّظه حول قبول الملك بإجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية. 3- الصحفي أبو بكر الجامعي الذي مُنعت جريدتـه (ثم أُلغي منعهـا)، لأنـه كـان يريـد نشـر استجواب مـع زعيم البوليزاريو في سنة 2000.. 4- الصحفي علي لمرابط الذي مُنع من مهنة الصـحافة خلال 10 سـنوات (في سـنة 2005)، لأنـه اعتـبر سـكان تنـدوف «لاجئين»، وليس «مُحْتَجَزِين». إلى آخره.

التعليم العُمُومِي؛ والصحة؛ والتعامل مع القطاع الاقتصادي «غير المُهيكـــل»؛ والرَّشْـــوَة، والغِشّ، والفَسَـــاد الاقتصـــادي، والظُّلْم الضَـرِيبِي، وتوقيع اتـفاقيّات التبـادل الحـر مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية ومع الاتحـاد الأوروبي، ومشـروع القطـار الفـائق السـرعة بين مدينتي طنجة والدار البيضاء[19]؛ ومشروع «التـرام» (tramway) كوسيلة للنقل الجماعي داخل مـدن مزدحمـة، ومُرَكَّزَة، مثـل الـدار البيضـاء والربـاط. إلى آخـره. وهـذان الاسـتثماران الأخـيران همـا هَـدِيَتَان قَـدَّمَتْهُمَا السـلطة السياسـية إلى فرنسـا الإمبرياليـة، مُقابـل أَشـياء غامضـة، أو مجهولـة، قـد تكـون مِن قَبِيـل الحِمَايَـة السياسية).

وَقَـد سـبق لِلكـاتب أن اِكْتَشَـفَ، في مَجَـال دِرَاسَـة القَـوَانِين المُتَحَكِّمَة في تَطَوّر المُجتمع، المَعْرُوضَة في كِتَابَيْـه «المُجتمعي» (Le Sociétal)، و«السِيَّاسِيّ» (Le Politique)[20]، أنه كُلَّمَا اِنْزَلَـقَ أَفْرَاد السُّلطَة السياسية، أو أفراد الطبقة السَّائِدَة، أو أفراد النُخَب، في سُلُوكِيَّات مثل الغِشّ، أو الرَّشْوَة، أو التَحَايُل، أو الاِغْتِنَاء غَيْر المَشْـرُوع، أو التَهَـرُّب الضَـرِيبِي، أو نَهْب مُمْتَلَكَـات الغَيْـر، أو النِـفَاق السياسي، أو التَبْـذِير المُتَهَوِّر، إلى آخـره، فَإِنّ سُـلُوكِيَّات

---

(19) مشـروع القطـار الفـائق السّـرعة بين مدينتـي الـدار البيضـاء وطنجـة يصـدق عليـه المثـل المغـربي القائـل: "مـاذا تحتـاج أيهـا العَرْيَـان، الخَاتـم يـا مولاي".

(20) يُمكن تنزيـل كتـابي «Le Sociétal»، و «Le Politique»، مِن مُدَوَّنَـة الكـــــــــــاتب رحمـــــــــــان النوضـــــــــــة:

https://LivresChauds.Wordpress.Com/

مُشَـابِهَة سَتَنْتَشِـرُ تَـدْرِيجِيًّا، عَبْـرَ نَـوْع مِن العَـدْوَى المُجْتَمَعِيَـة (contagion sociétale)، إلى غَالِبِيَـة أَفْـرَاد المُجتمـع. حيث أن أفـراد المُجتمـع يَمِيلُـون إلى تَقْلِيـد بعض سُـلُوكِيَّات الأَشْـخَاص الحُكَّام أو السَّـائِدين. فَيَنْزَلِـقُ هكـذا مُعْظَم المُجتمـع في رَدَاءَة مُتَزَايِدَة، وَفي الجُبْن، وَالتَخَلُّف، وَالْإِفْلَاس، ثم الْاِنْحِطَ اط. وَيُصبح الوَطَنُ فَرِيسَةً سَهْلَة لِلْغُـزَاة الأَجَانِب العَازِمِين.

وبهـذا العقـل الأنـاني الـرَدِيء، تُسـاهم "النّخب" في تـرسيخ الرَدَاءَة، وتعميمها داخل مُجمل المُجتمع.

ومن بين الأمثلة المُعَبِّرَة، نُذَكِّرُ أن «حـزب العدالـة والتنميـة» الإسـلامي الأُصُـولِي (قَبْـل فـوزه في الانتخابـات، وقبـل تحوّلـه إلى حزب رئيسي في الحكومة الحاليّة)، استفاد من مُظاهرات «حركـة 20 فــبراير»[21] في ســنة 2011، وبَنَى وُعُــودَه الانتخابيــة على «مكافحـة الفسـاد». الشـيء الـذي سـمح لـه بِاسْتِـقْطَاب أصـوات كثيرين من الأشخاص التقدّميين، وكـذلك أصـوات فئـات تـنتـمي إلى "الطبقة المتوسّطة"، وحتى إلى "طبقة المُستغِلّين (بكسر الغين) الكبار"[22]. لكن بعدما اِسْتقَرَّ «حزب العدالـة والتنميـة» الإسـلامي

---

(21) إبّان ثورتـي تونس ومصر خلال سنة 2011، إندلعت في المغرب حركـة من المظـاهرات الجماهيريـة الاحتجاجيـة، والدَّوْرِيَـة، في معظم مـدن البلاد، تطالب بإسقاط الفساد والاستبداد، وبإقامة الحريـة، والكرامة، والعدالة الاجتماعية. وسُمّيت لاحقًا بعبارة "حركة 20 فبراير".

(22) أنظر كتاب: رحمان النوضة، "طبقات المجتمع"، مخطوطة سنة 1983، الصــفحات 350، pdf. ويمكن تحميلــه من مُدَوَّنَــة الكــاتب : http://LivresChauds.Wordpress.Com.

هو أيضا في الحكومة، كرّر ما كان يقوله الملك المستبد الحسن الثاني في مَجَال مُكَافَحَة الفَسَاد : أي سياسة «عَفَا اللّهُ عَمَّا سَلَفْ»! وهي سياسة تَمْكِين نُخب النظام السياسي القائم من الإفلات من المُحاسبة، ومن المُراقبة، ومن العِقاب. وأصبح «حزب العدالة والتنمية»، هو أيضا، يَعتبر أن نهج معاقبة المُفْسِدين، يُمكن أن يُهَدّد أمن واستقرار النظام السياسي القائم. لأن الأشخاص الفَاسِدين يَتَرَابَطُون فيما بَيْنَهُم. ولأن محاسبة الفاسدين ستؤدي إلى فضح مُجمل النخب، والأطر، والأعيان، التي ينبني على أساسها النظام السياسي القائم. ولأن اتهام نُخَب النظام السياسي، يُمكن أن يتحوّل إلى اتّهام غير مباشر للنظام السياسي القائم بِرُمَّتِه. ***لِذَا تَمِيلُ هذه النخب السياسية إلى تَبَنِّي سياسة الإفْلَات من العِقاب، وتعتبرها أفضل من نهج المُحاسبة.***

وفي مجال الآراء حول الأوضاع القائمة، تتصرّف أحيانًا النُّخب مثل البَبَّغَاوَات. فإذا لم يتكلّم الملك أو رئيس الدولة، تقول النّخب ما معناه: «العَام زِينْ... كلّ شيء في البلاد على أحسن ما يُرَام»! وحينما يخطب الملك ويقول أن المغرب يوجد في "مَأْزَق مُقْلِق"، تَصِيح النّخب بالإجماع وتقول أن تحليل الملك هو رأي صريح، وصحيح، وثاقب، بل عَبْقَرِي. وحينما يُغيّر الملك رأيه في خطاب لاحق، تُهَلِّل النُّخب من جديد بحماس مُفْرِط أن تحليل الملك الأخير هو عَيْن الصَّوَاب، وَالبَرَاعَة.

وكمثال على ذلك، طرح الملك (مثلًا في خطاب 29 يوليوز 2017) أن المشكل الكبير يَكْمُن في "رَدَاءَة مُوظّفي الدولة"، وفي

"رداءة الطبقة السياسية". حيث قال الملك: « الإدارة العمومية، التي تُعاني من ضُعْف الحَكَامَة، ومن قِلّة المَردودية... أما الموظفون العموميون، فالعديد منهم لا يتوفرون على ما يكفي من الكفاءة، ولا على الطموح اللازم، ولا تحرّكهم دائما روح المسؤولية... ومن بين المشاكل التي تعيق تقدم المغرب، هو ضُعف الإدارة العمومية، سواء من حيث الحَكَامَة، أو مُستوى النَجَاعَة، أو جَوْدة الخَدمات، التي تقدّمها للمواطنين... وإذا أصبح ملك المغرب، غير مُقتنع بالطريقة التي تُمَارَسُ بها السّياسة، ولا يثق في عدد من السياسيين، فماذا بقي للشعب؟ لكل هؤلاء أقول: كَفَى»! ... فَقَامُ مُعْظَمُ أفراد النُخَب بِتَبْجِيل الملك، وَبِمَدْحِ أَقْوَالِه وَتَزْكِيَتِهَا. وعندما غيّر الملك رأيه، وطرح أن المشكل الكبير في المغرب يَكْمُن في "نموذج التنمية الاقتصادية"، حيث قال الملك (في خطاب 13 أكتوبر 2017): «النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحّة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحدّ من الفوارق بين الفِئات، ومن التفَاوُتَات المَجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية». بعد هذا الخطاب، تسابق أفراد النّخب مرّة أخرى إلى مناصرة الرَّأْيِ الجديد المُخالف، ومدحته، وعظَّمته، واعتبرته قِمَّة الصَّواب.

ومن خلال خطابي الملك المذكورين سابقًا، يَتَبَيَّن أن ***رئيس الدولة يَنْتَقِدُ وَيَقْدَحُ أفراد النُخَب، وَمُسْتَاء من «النَمُوذَج التَنْمَوِي الوطني»***. *وَلَوْ أن الملك لم يُفَسِّر أَسْبَاب ظَاهِرة رَدَاءة أفراد النُخَب، وَلَا أسباب فَشَل «النَمُوذَج التَنْمَوِي*

الوطني». وفي الواقع، يَرجع سبب رَداءة أفراد النُخَب بالأساس إلى كَوْن هذه النُخَب هي مَنْتُوج خَالِص لِلنظام السياسي القائم، والذي هو نفسه رَدِيئ على مُجمل الأَصْعِدَة. وَيَعُودُ سَبَب فَشَل «النَمُوذَج التَنْمَوِي الوطني» (المُطَبَّق خلال قُرابة خَمْسِينَ عامًا) بِالْأَسَاس إلى كونه بَرْنَامَجًا رَأْسَمَالِيًّا تَبَعِيًّا. وَبالتَّالِي، وعلى خلاف المظاهر السَّطْحِيَة، فإن ما هو فاشل في المغرب، ليس هو النُخَب، أو «النَمُوذَج التَنْمَوِي الوطني»، وَإِنَّمَا هو أوّلًا النظام السياسي القائم، وهو ثَانِيًا النَمُوذَج التَنْمَوِي الرَأْسَمَالِيّ التَبَعِي. وما يجب تَغْيِيره هو النظام السياسي القائم، والنَمُوذَج التَنْمَوِي الرَأْسَمَالِيّ التَبَعِي. ولا ننتظر طبعًا من الملك، أو مِن مُعَاوِنِيه، أن يذهبوا إلى هذا الحَدّ الجَذْرِي في التَحْلِيل.

وباعتبار النخب خادمة ومُسخّرة في خدمة الطبقة السائدة، فإنها لا تُـرَوّجُ أفكارها الخاصة، ولا تدافع عن طُموحاتها، ولا تطبّق اختياراتها المفضّلة، وإنما تُصَرّفُ أفكار وتوجيهات الطبقة السائدة، ولو كانت مُعْتَلَّة. فَتبقى النّخب بالمغرب بَئِيسَة، ولا تقدر على النَقْد، أو الإبداع، أو الانشراح.

وحتّى فيما يُخُصّ بعض «النُخَب الدُّنْيَا»، مثل صِغَار مُوَظَّفِي الدولة، نُلاحظ أنها في غَالِبِيَتِها عَنَاصِرَ فَرْدَانِيَة، وَانْتِهَازِيَة. وَفِئَة مُوَظَّفِي الدولة الصِغَار (مثل مُوَظّفِي التعليم، والصحة، والإدارات، الخ) هُم عُمُومًا أَكْثَرُ فَعَالِيَّةً وَنَجَاحًا في تنظيماتهم النقابية، وفي تَحَرُّكَاتِهِم المَطْلَبِيَة. ويحصلون في غالبية الحالات على مَا يُطَالِبُون به مِن اِمْتِيَازَات، وذلك بالمُقارنة مع العُمَّال المَأْجُورين في القِطَاع الخاص. (أمّا الفلاحون الصغار فإنهم

مَمْنُوعـون من أيّ شـكل مِن أشـكال التنظيم المُستقـل). ومن مِـيزَات مُوَظَّـفِـي الدولـة أنهم يُريـدون دَائِمًـا أن تَتَحَسّـنُ أُجُـورُهُم وَمَدَاخِيلُهُم، وَلَوْ أن أُجُور أو مَدَاخِيل فِئَات الشعب الأخـرى، مثـل العُمَّال والفَلَّاحِين الصِّغَار، تَـبْقَى هَزِيلَة وَرَاكِدَة. وَلَا تَـكْتَرِثُ فِئَة مُوَظَّفِي الدولة بأوضاع الفِئَـات المُجتمعية التي تُؤَدّي هذه الأمـوال على شكل ضَرَائِب، والتي تُوَزّعُهَا الدولة على موظّفيهـا على شـكل أُجُور وَامْتِيَّازَات. كَأَنّ هؤلاء المُوَظَّـفِـي لَـدَى الدولـة يَظُنُّون أن مـا تُؤَدّيه الدولة لهم من أُجُور وَامْتِيَازَات، يَنْزِل مَجَّانًا من السماء، ولا تَتَحَمَّلُ عَنَاءَهُ أَيَّة فِئَـة مُجتمعيـة أُخـرى. بَيْنَمَـا العُمَّال والفَلَّاحُـون الصغار، الكَادِحُون في ظُرُوف مُتَجَاهَلَة، وَالمُسْتَـغَلُّون من طـرف الرَّأْسَـمَالِ، هُم أصـل جُـزء مِن فَـائِض القِيمَـة المُجتمعي، الـذي تَنْتَزِعُه الدولة على شكل ضَرَائِب، وَتُوَزّعُه الدولة على شـكل أُجُـور وامْتِيَازَات، على خُدَّام النظام السياسي، وعلى مُوظّـفـى الدولة.

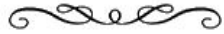

11) كَيْف تَشْتـغِلُ النُّخَب في الـمَغْرب

يطمح كثير من الأفراد إلى الاغتناء الشخصي، أو إلى الجاه، أو إلى تسلّق المراتب الرّاقية في المجتـمع. فيتسـابقون، ويتنافسـون، لكي يَحْظَوْا بتعيين مُرتقَب ضِمن صُفوف "النّخب" (التدبيرية، أو الإداريـــة، أو التـــمثيلية، أو التكنوقراطيـــة، أو العســـكرية، أو الأرستوقراطية، أو الدّينية، إلى آخره).

وَتُدرك "النّخب" مُسْبَقًا أنها سَتـعِيشُ على شكل جماعـات متـميّزة بخضـوعها، وبانتهازيّــتها. وتَـتـفَـنّـن "نخب الدولـة" في ابتكار الحيل التي تمكّنها من التحوّل إلى "نخب اقتصـاد البلاد". وذلك طبقًا للقاعدة المعروفـة: أسـياد الدولـة يتطـوّرون إلى أسـياد اقتصاد البلاد.

وأفراد "النُّخَب" صِنفَان: صِنف أوّل له مبـادئ، ويبـذل جهـدًا للالـتزام بهـا (مثـل رفض الكـذب، والغش، والظّلم، ...). وهـذا الصّنـف هـو نـادر أكـثر من نـدرة الـذهب. وصنـف آخـر لا يُعـير المبادئ أية أهمّية، وإنما يهتـمّ فقط بمصـالحه الماديـة، والقصـيرة المدى. وأفراد هذا الصنف الثاني هم الأغلبية الكبرى.

ولا تـعمل النّخب وفـق مبـادئ عقلانيـة ثابتـة، وإنمـا وفـق مصالح شخصية مادّية مُتقَـلِّبَة، وعـبر مُنافسة لا أخلاقيـة. لـذلك يمكنهـا أحيانـا أن تشتــغل بشـكل متــعاون، أو متكامــل، أو

منسجم، فيما بينها. لكنها سرعان ما تسقط في تنافس لَا مَبْدَئِي، ضدّ بعضها البعض. فتنتشر الرّداءة في أجهزة الدولة، وَتَؤُولُ مشاريعها الكبرى إلى التَّلَاشِي، ثم الفَشل.

وفي إطار نظام رأسمالي تَبَعِي، يكون من الطبيعي أن تتصرّف غالبية النّخب بعقلية أنانية، أو انتهازية. ولا تقدر إلاّ أقلية ضئيلة من النخب على التصرّف طبقًا لمناهج عقلانية، أو وِفْقًا لقيم أخلاقية وطنية، أو تبعًا لمبادئ حقوقية عادلة.

وفي المغرب، يظهر أفراد *"النّخب"، أو أطر الأحزاب المناصرة للنظام السياسي القائم*، بِلَا فُرُوقَات كَيْفِيَّة في مَناهج تَصرّفهم، أو في تدبيرهم. كأنهم قابلين لاستبدال بعضهم ببعض، دون أن تنتج فروقات عن تداولهم على المسئوليات. ومجمل الأحزاب المناصرة للنظام السياسي، وكذلك مجمل أشخاص "النّخب"، يختفون في معظم المناسبات وراء رئيس الدولة، وهم يُصرّحون أنهم «يُدَعِّمُون المشروع السياسي والديمقراطي والاقتصادي الذي يحمله جلالة الملك». ويتبارون في خدمة الملك وحده، كأن عقلهم لا يراوده أي تساءل حول مدى جودة، أو نجاعة، أو ملاءمة، المشاريع المنسوبة للملك، بالمقارنة مع الاحتياجات الفعلية للشعب.

والمشكل الأساسي في جزء كبير من النخب بالمغرب، هو أنها اِنْتِفَاعِيَة، وَغَيْر نَزِيهَة، وفاقدة للضّمير الأخلاقي، المُؤَنِّب، وَالنَّقْدِي. ومعظم أفراد "النّخب" لا ينتجون فائض قيمة اقتصادي. فتصبح غالبية النخب عَالَة على المجتمع. لا تفِيد الشعب، بَل تُسيء إليه. ولا ينفع معها، في مثل هذه الحالات، لا

الفضح، ولا النقد، ولا التوبيخ. فتعيش هذه النُخَب مثل طُفَيْلِيَّات، انتهازية، وَمُفترسة، وغير مُبَالِيَة بِمَنْ يَنْتَقِدُهَا. وَتَهْتَمُّ على الخُصوص بالبحث عن مناسبات الارتقاء عبر تراتبية المجتمع، واقتناص فرص الاغتناء السريع، ومراكمة الثروات الشخصية، ولو كان ذلك بشكل غير قانوني، أو غير أخلاقي.

وتستفيد النخب من امتيازاتها، وترفض الاضطلاع بواجبات المواطنة، أو القانون، أو الأخلاق. لكن ما لا تدركه غالبية النّخب هو أنها، مهما حاولت أن تستمتع بامتيازاتها وملذّاتها الخاصّة، بعيدًا عن جحافل الشعب المَسُود أو المُسْتَغَل (بفتح الغين)، فإنها لا تقدر على الإفلات من العيش في حالة قَلَق، وتوتّر مُتَوَاصِلَين. لأن هذه النخب لا تستطيع أن تنجو من الأزمة التي تخنق مُجمل المجتمع، كما لا تقدر على التخلّص من التناقضات المُؤلمة التي تُصيب مُجمل مُكوّنات المجتمع وَدَوَالِيبِه.

ومن المُعتاد أن لا تقبل "النّخب" مثل هذه الرُّؤى النّاقدة. بل تزعم "النّخب" دائما أنها تتوفّر على ذكاء كبير، وعلى خِبرات رائعة، وتدّعي أنها تقوم بمجهودات جبّارة، وَلَوْ كان جزء هام من الشعب يعيش منذ عقود في حالة تخلّف، أو انحطاط. وتقول النّخب عن نفسها أن مستواها الفكري، أو العلمي، أو الثقافي، أو الفنّي، أو التقني، هو من أعلى درجات الحداثة، والتقدّم، والحضارة، في العالم.

ومن مصلحة جماهير الشعب أن لاَ تَثِقَ ثِقَةً عَمياء في الخِطابات السياسية التي تُنتجها النّخب. لأن هدف هذه الخُطب هو عُمومًا مُخادعة الشعب، أو تَنْوِيمُه، أو تَدْجِينُه، لِتَسهيل استغلاله من طرف الطبقة السّائدة. بينما الشعب اليَقِظ، حتى وإن استمع إلى خطابات "النّخب"، فإنه لا ينطلق من هذه الخطابات، وإنما يَحرص دائما على الانطلاق من الواقع الملموس، ويحاول التعامل مع هذا الواقع بمنهج عَقْلَانِي، وَنقْدِي، وَخَلَّاق.

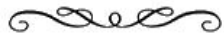

12) تأثير النُّخَب، ودُرُوس الصِّرَاع السِياسي

إذا أردتَ أن تُدرك لماذا يُدافع (أو لا يُدافع) فاعل سياسي مُعيّن (مثل أفراد النّخب) عن موقف سياسي مُحدّد، فعليك أن تَفْحَصَ مَصادر مَدَاخِيل (revenus) هذا الفاعل السياسي.

والعُنصر الأساسي الذي يجعل شخصا مُحدّدا يدافع عن موقف سياسي مُعيّن، ليس هو فقط عَقْلُه، أو مَنْطِقُه، أو تَكْوِينُه، أو مَعارفه، أو ثَقَافَتُه، وإنما هو على الخصوص مَوْقِعُه في التَرَاتُبِيَة الطبقية القائمة في مُجتمعه. والاِسْتِثْنَاءَات المُخَالِفَة لهذه القاعدة تَبْقَى نَادِرَة.

والحقيقة التي لاَ تتحمّل عادةً النّخب سماعها، هي أن هذه النخب تؤثّر في الصراع السياسي، وفي الصراع الطبقي الجاري، لكن لصالح الطبقات المُسْتَغِلَّة (*بِكَسْر الغين*). وذلك سواءً بِفعلها، أم بِكلامها، أم بِصَمتها. لأن الصّمت هو أيضا شكل من أشكال الكلام، أو النَوَاطُؤ السياسي.

ومَهْمَا كانت مَزَاعِم النُخَب، أو خطاباتها السياسية، فإن مبرّر وجود هذه النخب، هو بالضبط تقديم خدمات متنوعة إلى مُشَغِّلِيهَا، الواقعين في الطبقة السَّائدة.

وَيُدْرِك أفراد النّخب جيّدًا أن الأجور، أو المداخيل، أو الامتيازات، أو التَشْرِيفَات، التي يَحْصُلُون عليها، سواء بشكل

مباشـــر أم غـــير مباشـــر، من الشّـــركات، أو من المقـــاولات الرأسمالية، أو من مؤسّسات الدولة، أو من غيرها، هي بالضّبط أَثْمِنَةُ أَتْعَابِهَا، مُقَابِل مُساهماتها في إرساء وترسيخ الهَيْمَنَة المُطلقة لطبقة المُسْتغِلّين (بِكَسْر *الغِين*) الكبار على مُجمل المجتمع.

كما تُدرك النخب، في سِرّيَة وِجْدَانِهَا، وأحسنَ مِمّا يمكن أن يفهمه أي مواطن نَابِغٌ من الشعب المَسُود، أن مظاهر «الديمقراطية»، أو مزاعم «العدالة الاجتماعية»، أو ادّعاء «دولة الحق والقانون»، لا تزال في المغرب تركيبات شكلية، أو أيديولوجية، لِتَنْوِيم شعب المُسْتَغَلّين (بفتح الغين).

وَتُدْرِكُ النُخَب، في عُمْق ضَمَائِرِهَا، أن النظام السياسي القائم هو نِظَام مُغْلَق (vérrouillé, cadenassé)، بشكل مَدْرُوس، وَمُحْكَم، إلى درجة أنه يستحيل تغييره، أو إصلاحه، من داخل المؤسّسات القائمة في هذا النظام السياسي. بِالإِضَافَة إلى أنّ القوانين التي وضعها النظام السياسي القائم تُجَرّمُ كلّ عَمَل يُحاول تَغْيير هذا النظام السياسي. وَيُعَاقِبُ القانون هذه المُحاولات بِأَشَدّ العُقُوبَات الجِنَائِيَة.

وفي بعض أنواع النُخَب، وخاصة في أوساط بعض «المِهَن الحُرَّة»، والمهندسين، والتِقْنِيّين، والمُتَخَصّصِين، والأطباء، وَأُطُر الدولة العُلْيَا، والأُطُر في الإِدَارَة، وفي التَدْبير، وفي المُحَاسَبَة (comptabilité)، وفي القانون، إلى آخره، يُدْرِكُ أفراد النُخَب أنهم أَتَوْا في أَغْلَبِيَتِهم إلى الجامعة (université) من أُصُول شعبية كَادِحَة، وأنهم أَرَادُوا المُساهمة في خِدْمَة الشعب، وَطَمَحُوا إلى

تنمية المُجتمع. لكن أفراد هذه النُخَب أَدْرَكُوا، منذ بداية تَـكْوِينهم في الجَامِعَة، أن تَسَلُّق سُـلَّم المَرَاتِب المُجتمعية مشروط بِالوَلَاء لِلنظام السياسي القائم، أو مشروط على الأقل بعدم مُنَاصَرَة أيّة قُوَّة سياسية مِن بين القِوَى المُعارضة. وَرَأَى أفراد هذه النخب، ومنذ بداية تكوينهم الجامعي، أن أَيّ شَخْص من بين هذه النُخَب شَارَكَ في أيّ شكل من أشكال المُعَارَضة للنظام السياسي القائم، يَتَـعَرَّضُ فَـوْرًا لِقَمْـع شَـرِس، وَيُسْـحَق، وَيُشَـرَّد، أو يُهَمَّش في المُجتمع. فَيَـقْبَلُ، على العُمُوم، أفراد هذه النُخب، منذ بداية تكوينهم الجامعي، الاِسْتِسْلَامَ الاستراتيجي التَّام للنظام السياسي القائم، وَيَـرْضَون بِالخُضُوع الدَّائِم والمُطْلَق له. لكن نسبة كبيرة من أفراد هذه النُخَب يُحِسُّون، في آخر حياتهم المِهَنِيَة، أو بعد دُخُولهم مرحلة التَقَاعُد، بِنَوْع مِن خَيْبَة الأَمَل. بَلْ يَكْتَشِفُون أَنّهُم كانوا ضَحَايَا لِخِدَاع مَارَسَه عليهم النظام السياسي القائم. حيث أن حُلْمَهُم في أن يُصبحُوا أَفْرَادًا من عَلِيَّة القَوْم في المُجتمع، ومن أفراد الطبقة السَّائِدَة في المجتمع، لم يتحقّق. وَغَدَوْا يُدْرِكُون، في آخر حياتهم المِهَنِيَة، أن هذا النظام السياسي اِسْتَعْمَـلَهُم فقط كَتِقْنِيّيين، أو كَفَنِّيّين مُتَخَصّصِين، أو كَمَأْجُورِين مَسُودِين، أو كَمُنَفِّذِين خَاضِعِين. واكتشفوا أن السُلَطَ الحَقِيقِيَّة، كانت ومَا زَالت بين أيدي أفراد الطَبَـقَة السَّائِدة. واكتشف أفراد هذه النُخَب، في قَرَارَة أنفسهم، أن الطبقة السَّائِدَة تَبْقَى مُغْلَقَة أَمَامَهُم، وأمام أولادهم، وأحفادهم. وَأنهم لم يستفيدوا طِوَالَ حَيَاتِهِم سِوَى من أُجُور مُتَوَسِّطَة. وأنهم عَاشُوا مثل كَادِحِين خَاضِعِين، وَأنهم لم يَتَحَوَّلُوا أبدًا إلى أفراد من الطبقة السَائِدَة.

وَأَصْبَح بعض أفراد هذه النُخَب المذكورة، في آخر حياتهم، ينظرون إلى الأشخاص المناضلين، وإلى المعارضين، وإلى ضحايا القمع السياسي، بِقَدر ضَئِيل، أو خَجُول، من التَقْدِير، أو التَعَاطُف، دون أن يَقْدِرَ أفراد النُّخَب على أن يَتَحَوَّلُوا هُم أنفسهم إلى نَاقِدين، أو مُعَارِضين، أو مُنَاضِلين، أو مُكَافِحِين مُضَحِّين. خاصّة وأنهم ظَلُّوا خلال حياتهم كُلِّهَا لَا يَعْبَأُون، وَلَا يَكْسِبُون شيئًا من ثَقَافَة النَقْد، أو من قِيَم المعارضة السياسية.

وما هي ***الدُرُوس الأساسية***، المُسْتَخْلَصَة من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من سِتّين سنة (من سنة 1956 إلى سنة 2022 م) ؟

الدرس الأساسي الأوّل، هو أن هذا النظام السياسي أَنَانِي جِدًّا، وَاسْتِبْدَادِي، وَفَاسِد، وَمُسْتَعِد لِلْعَمَالَة لِلْإِمْبِرْيَالِيَّات الغربية، وَمُتَنَـهِّب لِلْخِيَانَة لِصَالِح إسرائيل، وَغَيْر مُبَالٍ بِالتَفْرِيط في استقلال الوطن، إلى دَرَجَة أنه ***يستحيل إِصْلَاح هذا النظام السياسي من داخل مُؤَسَّسَاتِه***، وذلك مهما كانت السُبُل، أو المَنَاهِج المُتَّبَعَة. وأن الحلّ الوحيد للخلاص من الاستبداد، والفساد، والانحطاط المُجتمعي، هو تَعْوِيض هذا النظام السياسي القائم بِنِظام سياسي آخر، يكون وَطَنِيًّا، وثوريًّا، وَمُسْتَقِلًّا، وديموقراطيا، واشتراكيا. وَلْتَتَبَارَى الأحزاب السياسية المُعارضة الثورية في مَجَالات تَفَاصِيل طُرُق تَغْيِير هذا النظام السياسي.

والدرس الأساسي الثاني، المُسْتَخْلَص من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من سِتّين سنة، هو أن ***محاولة النضال المشترك مع الأحزاب، أو مع القوى***

السياسية الأخرى، التي تُؤْمِنُ بِإصلاح هذا النظام السياسي من داخل مؤسّساته، وَتَلْتَزِمُ باحترام قوانينه المفروضة، هي مَضْيَعَة لِلْوَقْت وَلِلطَّاقَات.

والدرس الأساسي الثالث، المُسْتَخْلَص من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من سِتّين سنة، هو أن ***كل مشاريع الإصلاح السياسي، وكل مشاريع التنمية الاقتصادية، التي تُنْجَزُ دَاخِل حُدُود الرأسمالية، وَلَا تَتَجَاوَزُ حُدُودَهَا، وَلَا تَطْمَح لِبنَاء العَدَالَة المُجْتَمَعِيَة، ولا لِتَشْيِيد الاشتراكية، تَبْقَى عَقِمَة، أو وَهْمِيَة، أو بِلَا فَائِدَة،*** ولا تُساعد الشعب على الخُروج من التَخَلُّف المُجتمعي، ولا تُقَوِّيه من أجل التَحَرّر من الاستغلال الرأسمالي، ومن الاستبداد، ومن الفساد.

والدرس الأساسي الرّابع، هو أنه ***يَسْتَحِيل إِصْلَاح المُجتمع، أو تَغْيِيرُه، أو تَثْوِيرُه، بِدُون تَوْعِيَّة أَغْلَبِيَة جماهير الكَادِحين، والمُسْتَغَلّين، وَالمُهَمَّشِين، أو بدون تنظيمهم في تَنْظِيمَات مُتَنَوِّعَة، وَمُتَعَدِّدَة، وَمُنَاضِلَة، وَمُسْتَقِلَّة، وَمُتَكَامِلَة.***

والدرس الأساسي الخَامِس، المُسْتَخْلَص من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من سِتّين سنة، هو أن التَضَخُّم في الأجهزة القمعية، وَشَرَاسَتَهَا، بِالإضافة إلى تعاونها مع أجهزة مُخَابَرَات الدول الإِمْبِرْيَالِيَة الأمريكية، والفرنسية، والإسرائيلية، الخ، تجعل أن ***المُرَاهَنَة على العمل***

السياسي في العَلَنِيَة، هي سَذَاجَة سياسية عَقِيمَة، وأن نسبة مُعَيَّنَة من العمل السياسي في السِرِّيَة، هي ضرورة مُحَتَّمَة.

والدرس الأساسي السَّادِس، المُسْتَخْلَص من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من سِتّين سنة، هو أن ***كلّ حزب سياسي مُعَارِض، وثوري، غَدَى مُجْبَرًا على التَوَقُّف على جهاز أَمْنِي اِسْتِخْبَارَاتِي سِرِّي خاصّ به، مُكَلَّف بالدِفَاع عن هذا الحزب، وَبِمُكَافَحَة كلّ محاولات اختراقه، أو التآمُر عليه، التي قد تَقُوم بها الأجهزة الاستخباراتية والخاصّة، التابعة سَوَاءً للدولة، أم لِدُوَل أجنبية.***

ولنا تجارب مُرَّة، ودروس غنية، فيما جرى بين سنوات 2011 و 2020، في سوريا، والعراق، وليبيا، ولبنان، واليمن، السودان، وغيرها، وكذلك في حالة اِغْتِيَال الرئيس الفلسطيني يَاسِر عَرَفَات بِالمَادَّة المُشِعَّة «البُولُونْيُوم» (Polonium).

والدرس الأساسي السّابع، المُسْتَخْلَص من دراسة هذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من سِتّين سنة، هو أنه ***يستحيل على أية قُوَّة سياسية مناضلة، أو ثورية، أن تَتَقَدَّم بِمُفْرَدِهَا على طريق النضال الثوري، إذا لم تلتزم بمبدأ التَعَاوُن، والتَكَامُل،*** مع كل القِوَى السياسية المُعَارِضَة، أو المناضلة، أو التقدّمية، أو الثورية، وَبِمَبْدَأ ***خوض النضالات الجَماهيرية المُشْتَرَكَة*** (وليس الاكتفاء بِخَوْض النضالات الحِزْبِيَة الخَاصَّة، أو المحدودة، أو الحَلَقِيَة، أو الضَيِّقَة). مع التَحَلِّي، في نفس الوقت، بكل الاحتياطات اللازمة.

والـدرس الأساسـي الثَّامِن، المُسْـتَخْلَص من دراسـة هـذا النظام السياسي القائم في المغرب، على امتداد أكثر من سِتّين سنة، هو أنه، وَلَوْ بعد اِنْهِيَّار الاتحاد السوفياتي في قرابة سنة 1991، ***ـ يستحيل تَحْرِير الشعب، وَيَستحيل تَغْيِير وَتَثْوِير المُجتمع، بواسطة فِكْر دِينِي، أو قَدِيم، أو مُحَافِظ، أو رأسمالي، أو بُورجْوَازِي.*** وحتّى الفكر «الاشتراكي الديموقراطي» (social démocratie) الذي اِتَّبَعَ نَهْجًا لِيبِيرَالِيًّا، أو إِصْلَاحِيًّا، أو رَأْسَمَالِيًّا، وَحَاول التوفيق بين الرأسمالية والاشتراكية، بين سنوات 1945 و 2020، في بُلدان أوروبا الغربية، أَبَان عن اِنْحِرَافه، وعن عجزه التام. بل الفكر الوحيد المُؤَهَّل لِمُسَاعدتنا على تحرير الشعب، هو ***الفكر الذي اِسْتَوْعَب مُجمل الفكر البشري، وَطَوَّرَه إلى أَعْلَى مُستوى ثوري تَحَرُّرِي مُمكن، أَلَا هُو الفِكْر المَادِّي الجَدَلِي، أَيْ الفكر الماركسي الثوري الاشتراكي، المُنَاهِض لِلرَّأْسَمَالِيَة، ولِلإِمْبِرْيَالِيَة، وَلِلرَّجْعِيَة، ولكل أشكال الاستغلال، وَالغِشّ، والانتهازية، والاستبداد، والفَسَاد.***

وَيُوحِي أحيانا وُجود النخب بإحساس تَوَفُّر «الديمقراطية» في البلاد. لكن وُجود النخب لا يُثْبِتُ وجود هذه «الديمقراطية» المُفْتَرَضَة. وَإن وُجِدَ في النظام السياسي القائم شكل مَا من أشكال «الديموقراطية»، فَلَا يَسْتَفِيد من هذه «الديموقراطية» المزعومة سِوى أفراد العائلة المَالِكَة، والمُقَرَّبين منها، وأفراد طَبَقَة المُسْتَغِلّين الكِبَار، وطَبَقَة المُسْتَغِلِّين المُتَوَسِّطين، وَخُدَّامُهُم الأَوْفِيَّاء. وَلأن الوُلُوجَ إلى النخب يُشترط فيه الوَلَاء التَامّ للنظام السياسي القائم. ولأن الالتحاق بالنخبة، لَا يَنْبَنِي

في الواقع المُجتمعي المَلْمُوس على كَفاءة، أو على جَدَارَة، أو على استحقاق. ولأن هذا الولوج للنخب، ليس مفتوحا بالتّساوي أمام عُموم المواطنين.

وعلى خلاف مَا طرحه المُنَظِّرُون اللّيبيرَالِيُّون الغَرْبِيُّون (في تَعْرِيفِهِم لِـ «النُخَب»)، وَعلى عكس مَا يَزْعُمُه الخِطَاب السياسي الرَّسْمي في المغرب، فَإِنّ أَفْرَاد «النُخَب» في المغرب لَيْسُوا مُسْتَقِلّين، وَلَا يُمارسون السّلطة السياسية، وإنما هُم مَسُودُون (من طرف هذه السلطة السياسية المركزية)، وَمُكَلَّفُون بتطبيق توجيهات السلطة السياسية المركزية. ولا يُسمح لهم بِمُخَالَفَتِهَا، أو بالخُروج عن الحُدُود التي رَسَمَتْهَا هذه السلطة السياسية المركزية.

وعلى خلاف بعض المظاهر المُخادعة في المغرب، لا تقدر النخب على التصرّف بشكل مُستقل عن السلطة السياسية المركزية، فبالأحرى أن تقدر على نقد هذه السلطة، أو مُعارضتها، أو مُعَاكَسَتِهَا، أو تَغْيِرِهَا.

كما لا يَستطيع أفراد «النُخَب» في المغرب أن يَتَنَظَّمُوا، أو أن يُنَسِّقُوا فيما بينهم، أو أن يَتَوَحَّدُوا، أو أن يتحوّلوا إلى سلطة مُضادّة. لأن النخب في المغرب، هي بطبيعتها متنوّعة، ومتباينة، ومتناقضة، ومُسَخَّرَة من طرف السلطة السياسية المَرْكَزِيَة. ولا يجمع أفراد النخب سوى ولاءهم، ووفاءهم، إلى السلطة السياسية المركزية.

ورغم ما يمكن أن يحمله بعض أفراد النّخب من شَواهد جامعية عُليا، أو من خِبرات تقنية، أو ألقاب برّاقة، أو أَوْسِمَة

تَشريفية، فإن قيمتهم الإنسانية تبقى ضعيفة إذا لم يُساهموا في نقد مُجتمعهم، وفي مُعالجة أزماته، بهدف إخراجه من التخلّف الذي هو غارق فيه.

وكثير من أفراد النُّخب يغدون كالمُحترفين في شَهَادَة الزُّور، شُغلهم الشَّاغِل في كل يوم، وفي كلّ مُناسبة، هو أن يُصَرّحُوا بأن «العَامْ زِينْ»، أي أن «كل شيء في البلاد هو بالتّأكيد في منتهى الكمال والإتقان، بفضل السياسة الرّشيدة لِمَوْلَانَا الإمَام، رئيس البلاد، نَصَره الله وأيّده»[23]. ويصبح هذا الصِّنْف من النّخب كالمُرتزقة، يشاركون في تَبْلِيد الشعب، وَفي قَتْل حِسّه النقْدِي، وفي تسهيل استغلاله، مُقابل امتيازات مادية سخيفة.

ولا يُمكن لجماهير الشعب أن تَتحرّر من الأُمّيَة، والجهل، والفقر، والاستغلال الرأسمالي، والغِشّ، والاستبداد، والفَوارق الطبقية الواسعة، إذا لم تبذل "النّخب" مجهودات مُضنية،

---

(23) أَصْبَحَ مِن عادة أُطُر أجْهِزَة الدولة وَإِدَارَاتِهَا في المغرب، أن يَفْتَتِحُوا رَسَائِلَهُم الكِتَابِيَة البَيْنِيَة، بِعِبَارَة : «سَلَامٌ تَامٌ بِوُجُود مَوْلَانَا الإمَام، أَيَّدَهُ اللهُ وَنَصَرَه». وَغَدَى اِسْتِعْمَال هذه العِبَارَة الغَرِيبَة مِن عَلَامَات «الوَلَاء» المَطْلُوبَة مِن كُلّ مُوَظَّف مَأجُور يَشْتَغِلُ في أجهزة الدولة. وفي هذه العبارة، يُعطي موظّفو الدولة لِمَفْهُوم «مَوْلَانَا» مَعْنَى الشخص "الذي يَمْلِكُنَا كَرَعَايَا". وَيعطون لِمَفْهُوم «الإمَام» معنى "أَمير المُؤْمِنِين"، أو "رئيس المُسلمين". وَيَعْتَبِرُون أن الله «يُنَاصِرُ» دَائِمًا المَلِكَ. وَضِدَّ مَنْ «يُنَاصِرُ» اللهُ المَلِكَ؟ طَبْعًا ضِدَّ الشَّعْب. وَيَفْتَرِضُ مُوَظَّفُو الدولة أن « اللَّهَ يُؤَيِّدُ دَائِمًا المَلِك»، في كلّ مَا يقوله أو يَفْعَلُه، وبدون أيّ شرط مُسْبَق. فَحَوَّلُوا هكذا الْإِلَه هو نَفْسَهُ إلى خَادِم مُسَخَّر لِخِدْمَة المَلِك.

وتضحيات مُتواصلة، بِهدف رفع مُستوى عَقْل الجماهير وَأَدَائِهَا السياسي. وَمَا دَامَت النُخَب مَرْهُوبَة من طرف قَمْع الدولة، وما دامت النُخَب تَتَحَاشَى خَطَرَ أَيَّة تَضْحِيَة شخصية، فإنها سَتَبْقَى كَأنها غير مَوْجُودة. وفي نفس الوقت، لا يمكن أن تتحرّر جماهير الشعب من تخلّفها، إلاّ إذا كافحت هذه الجماهير بهدف أن تُحرّر نفسها بِنفسها، عبر الاعتماد على النفس. ومهما كان "المُرَبّي" خَبيرا وضروريًا، فإنه سَيَبْقَى، في نفس الوقت، في حاجة متواصلة إلى إعادة التربية[24].

(24) كارل ماركس، "أطروحات حول فُويَرْبَاخ". وهي الأطروحة الـ 11 من بين الأطروحات القصيرة التي كتبها كارل ماركس، في 1845، كمسودّة للفصل الأول حول الفيلسوف لودفيغ فُويَرْبَاخ (Ludvig Feuerbach)، في كتاب كارل ماركس: "الأيديولوجية الألمانية". ولم يُنشر هذا الكتاب إلاّ في سنة 1888، بعد موت كارل ماركس.

13) استشراف مستقبل النخب

مستقبل النخب، على المدى المتوسط، (في مجمل البلدان المُسْلِمَة، أو الناطقة بِالعربية)، هو مثل مستقبل أنظمتها السياسية : أي أنه *مستقبل مجهول، أو غامض، أو مُرِيب، أو مُضطرب، أو مُظلم.*

وفي المغرب، مشكل غالبية النّخب هو أنها *مُصابة بمرض الأنانية، والجُبن السياسي، وهزالة الثقافة، وَقِلَّة المبادرات المُبدعة، وضُعف العَقْل المَعْمُول به. وَنُضجها السياسي لا يزال بِدَائِيًّا. لأنها مَهْوُوسَة بالدرجة الأولى بِتَشْيِيد ثَرواتها الشخصية الأنانية. وما دامت غالبية النّخب على هذه الحال، فإنها ستبقى بالضرورة ضعيفة، أو دون المستوى المطلوب.*

وكلّما كانت غالبية النخب عاجزة على الوعي بمشاكل مجتمعها، وعلى المساهمة في مُعالجتها، فإنها ستكون متخلّفة بالمقارنة مع النّخب الأخرى، الموجودة في البلدان المتقدّمة، أو الرّائدة، عبر العالم.

وفي معظم البلدان المُسْلِمَة، أو الناطقة بِالعربية، (انطلاقا من موريتانيا، إلى أفغانستان، وَمُرُورًا عبر المغرب، والجزائر، وليبيا، ومصر، والسودان، والصومال، وادجيبوتي، والسعودية، والإمارات، والعراق، وسوريا، ولبنان، وإيران، وباكستان، إلى آخره)، ***تتجلّى هزالة النضج السياسي لدى غالبية النّخب في المَظاهر المُجتمعية التالية :***

أ)ـ *الحرب الأهلية المُدمّرة، المُشتعلة حاليا في 8 بلدان* من مجموع قرابة 22 بلدا[25] عربيا أو مسلما. وتكون درجة قوّة الحركات الإسلامية الأصولية مُرْتَبِطَة مُباشرةً بِدَرجة جهل الشعب المعني. وهذه الحروب الأهلية ترتبط بتصاعد أنشطة حركات إسلامية أصولية قوية. وقد غدت البلدان المُسْلِمَة أو الناطقة بالعربية اليوم، هي «الرجل المريض» في العالم (مثلما كانت "الإمبراطورية العثمانية" في حالة انحطاط وإفلاس خلال القرن 19 م).

ب)ـ تُوجد الدولة اليوم في حالة إفلاس في 9 بلدان مسلمة[26].

ت)ـ بين سنوات 2012 و 2021، يُقَنْبِلُ طَيران مختلف القوى الإمبريالية (مثل أمريكا، وفرنسا، وبريطانيا، وتركيا، وروسيا، وإسرائيل) سوريا، وشرق العراق، وذلك بِمُبَارَكَة من السعودية، والإمارات، وقطر، والأردن، ومصر، وتركيا. وكلّ واحد من هذا الطيران يقصف ما يهمّه في سوريا، وفي العراق.

---

(25) في سنة 2015، تُوجد حرب أهلية (أو شبه حرب أهلية) في كلّ من: العراق، سوريا، اليمن، ليبيا، السّودان، الصومال، مصر، لبنان. وتعيش بقية البلدان في أوضاع مُرِيبَة، أو غير مُرضية : موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، السعودية، الإمارات، الكويت، الأردن، عُمَان، قطر، البحرين، جيبوتي، فلسطين المحتلة.

(26) البلدان التي توجد الدولة فيها في حالة إفلاس هي: الصومال، والسودان، وليبيا، واليمن، والعراق، وسوريا، ولبنان، وأفغانستان، وباكستان. وإن كانت هذه الدول المُفْلِسَة تُوجد في بلدان مُسلمة، فذاك ليس صُدْفَةً.

ث)ـ يُمَـارِسُ النظـام السياسـي الإسـلامي الأصـولي في إيران، سياسة الهيمنة، ويَتَدَخَّلُ في العراق، واليمن. حيث يستغل فيهما وجود طائفة شيعية مُستلبة. وهذه الطوائف تُعطي الأسبقية لولائها الدّيني الطائفي على ولائها لوطنها. [لكنه اِتَّضَحَ فيما بعد، ومنذ قرابة سنة 2021، أن إيران هي الدولة الوحيدة التي تُقَدِّم مُساعدات مُتَنَوِّعَة وَمُتَكَامِلَة إلى القِوَى التي تُقَاوِمُ الإِمْبِرْيَالِيَات الغَرْبِيَة والصَّهْيُونِيَة، في لُبْنَان، واليَمَن، وَفَلَسْطِين المُحتلّة].

ج)ـ أَقْوَى المِيلِيشْيَات الطَائِفِيَـة الكُرْدِيَـة (في الشمال الشرقي للعراق) تَتعاون سياسيا، وَمُخَابَرَاتِيًّا، وعسكريا، مع قُوَّات عسكرية، مُسْتَقِرَّة مَحَلِّيًّا، وَتَابِعَة لِلولايات المتّحدة الأمريكية، وَلِإسرائيل.

ح)ـ في بلـدان أخـرى مهمّـة، مثـل مصـر، والجزائـر، والمغرب، تتـراكم فيها المشاكل والتناقضات بشكل مقلق، إلى درجة أن شروط اِشْتِعَال الحرب الأهلية تَخْتَمِر فيها هي أيضا، أو تنضج فيها بشكل سامط، أو غير محسوس.

خ)ـ لا تتـردّد *أنظمة سياسية استبدادية، أو فاسدة*، في ممارسة القمع، واستعمال كل الحيل الممكنة، لإخفاء رداءتها، أو لطمس عجزها على معالجة مشاكل مُجتمعية مزمنة.

د)ـ *تَتَنَامَى حركات إسلامية أصولية، متشدّدة، وضعيفة ثقافيا، وغير ناضجة سياسيا. ومن ميزات هذه الحركات الإسلامية الأصولية لا تعرف سوى الدّين، وتريد فرض أَسْلَمَة الدولة، وأسلمة المجتمع، بالحِيَل، أو بالتَضْلِيل، أو بالقوة، ولو أدّى ذلك إلى إِشْعَال حرب أهلية مدمّرة*. وذلك رغم أن التجارب التاريخية الحديثة، بيّنت إفلاس الحركات الإسلامية الأصولية في كلّ من: الجزائر، وأفغانستان، وباكستان، والصومال، والسودان، ولبنان، وسوريا، وليبيا، ونيجيريا.

ذ)ـ في كثير من البلدان المُسلمة أو الناطقة بالعربية، ***يوجد ترابط مجتمعي وَثِيق بين الاستبداد السياسي، وهيمنة الأيديولوجية الدّينية الأصولية، والفساد الاقتصادي، والرّشوة، والغشّ، والفوارق الطبية، والبطالة المزمنة، والأميّة، والجهل، والتبعية للمراكز الإمبريالية، والانحطاط المجتمعي.***

والنخب الموجودة في الوقت الحالي، في البلدان المسلمة أو الناطقة بالعربية، (من موريتانيا إلى العراق، مرورا عبر المغرب، والجزائر، ومصر، إلى آخره) تَتفَاعَلُ مع واقعها المجتمعي بمناهج ضعيفة، بل بعقل غير مكتمل النّضج السياسي، دون أن تعي هذه النخب هي نفسها ضعفها، أو رداءتها، أو تخلّفها. ولا تعرف هذه النخب كيف تعالج مشاكل مجتمعاتها. *وتَتَوَهَّمُ غالبية النخب أنه بمستطاعها أن تعيش بعيدًا عن بقية أفراد الشعب الفقراء، أو الأمّيين، أو الجاهلين.* وتظنّ أنه بإمكانها أن تَفْلِتَ من نتائج تَخَلُّف الشعب. ونتيجة ذلك، هي أن هذه النخب تعيش في حالة إفلاس سياسي مُزمن. ولا ينفع معها النقد. حيث تبقى هذه النخب صَمَّاء، عَنِيدَة، أَنَانِيَة، عَقِيمَة، وَرَافِضَة لِلتَّقْوِيم.

وحتى من وجهة نظرها الخاصة، لا تعي الدول القائمة هي نفسها إشكاليات النخب. وأبرزها ما يلي: غياب عقلنة إنتاج النخب، وغيّاب برمجة تعليمها، وتكوينها، ومَأْسَسَتِهَا، وَتَخْلِيقِهَا. الشيء الذي يُفاقم قلّة أفراد النخب، أو ضعف جَوْدَتِهَا، أو قُصورها، أو رَدَاءَتِهَا.

قد يتمنى أفراد الشعب أن تكون النّخب عادلة، وطموحة، وَمُتَّقِدَة، ومُبدعة، وناقدة، وبنّاءة. وقد تُرَاوِدُ هذه الأمنية كذلك بعض أفراد النّخب أنفسهم. لكن الأنظمة السياسية المحافظة أو الاستبدادية، تصرّ على أن تكون النخب، أوّلاً وقبل كلّ شيء،

خَاضعة، وَطَيّعَة، وَمُناصرة، ولو كانت نتيجة هذا الإِخْضَاع وَخِيمَة على هذه النخب، بل حتى على مُستقبل الشعب والوطن نفسيهما. فيستمرّ الخلل في التعامل العقلاني مع واقع المُجتمع، وَيَغْدُو إصلاحه مُتعَثِّرًا، أو بَطِيئًا، أو عَسِيرا، أو مُستحيلا.

رحمان النوضة

(حرّر في الدار البيضاء، في 26 أكتوبر 2015).